العلاقة بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة وأثر ذلك في تحسين جودة مخرجات التعلم وتلبية متطلبات سوق العمل وفق رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

إعداد

د/ سحر عبد الله أبو رعيان

أستاذ مساعد الإدارة التربوية والتخطيط

كلية التربية – جامعة الملك عبد العزيز

المملكة العربية السعودية

العلاقة بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة وأثر ذلك في تحسين جودة مخرجات التعلم وتلبية متطلبات سوق العمل وفق رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

د/ سحر عبد الله أبو رعيان*

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة في تحسين جودة مخرجات التعلم وتلبية متطلبات سوق العمل وفق رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة للبحث، وتكونت من أربعة محاور، هي استقلالية الجامعة (١١ عبارة)، واقتصاد المعرفة (١٢ عبارة)، ومخرجات التعلم (٥ عبارات)، ومتطلبات سوق العمل (٨ عبارات). تكونت عينة الدراسة من ٥٦ عضوًا من أعضاء هيئة التدريس. أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين استقلالية الجامعة وتفعيل اقتصاد المعرفة، كما أن لكليهما أثر ذو دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تحسين جودة مخرجات التعلم وتلبية متطلبات سوق العمل. كما أنّ النتائج لم تظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات (النوع، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة) على المحاور الأربعة (استقلالية الجامعة، اقتصاد المعرفة، تحسين مخرجات التعلم، تلبية متطلبات سوق العمل). خلصت الدراسة إلى أهمية تبني مفهوم الاستقلالية الجامعية وتطبيق اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية: استقلالية الجامعات، اقتصاد المعرفة، جودة مخرجات التعلم، متطلبات سوق العمل، رؤية ٢٠٣٠.

* **د/ سحر عبد الله أبو رعيان:** أستاذ مساعد الإدارة التربوية والتخطيط– كلية التربية – جامعة الملك عبد العزيز – المملكة العربية السعودية.

The relationship between the independence of King Abdulaziz University and activating the knowledge economy and the impact of this on improving the quality of learning outcomes and meeting the requirements of the labor market in accordance with Vision 2030 from the point of view of faculty members

Dr. Sahar Abdullah Aburoyan

Abstract

This study aimed to determine the relationship between the autonomy of King Abdulaziz University and the activation of the knowledge economy in improving the quality of learning outcomes and meeting the requirements of the labor market, according to the Vision 2030 from the perspective of faculty members. The study used a descriptive-analytical approach and relied on a questionnaire as a research tool. The questionnaire consisted of four dimensions: university autonomy (11 statements), knowledge economy (12 statements), learning outcomes (5 statements), and labor market requirements (8 statements). The study sample consisted of 56 faculty members. The results showed a statistically significant relationship, at a significance level of (α=0.05), between university autonomy and the activation of the knowledge economy. Both university autonomy and the activation of the knowledge economy had a statistically significant impact, at a significance level of (α=0.05), on improving the quality of learning outcomes and meeting the requirements of the labor market. Furthermore, the results did not show any statistically significant differences, at a significance level of (α=0.05), in the means of faculty members' grades related to the four dimensions (university autonomy, knowledge economy, improving learning outcomes, and meeting the requirements of the labor market) based on variables such as gender, academic rank, and years of experience. The study concluded the importance of adopting the concept of university autonomy and implementing the knowledge economy in Saudi universities to achieve the goals of Vision 2030.

Keywords: autonomy of universities, knowledge economy, quality of learning outcomes, labor market requirements, Vision 2030.

المقدمة:

تشهد مؤسسات التعليم الجامعي في الوقت الراهن تحديات شتى ومتنوعة وغير مسبوقة، وذلك في خضم التغيرات التي فرضتها الثورة الرقمية والمعلوماتية، وتداعيات عصر العولمة، وانتشار مفهوم تدويل التعليم؛ وهو ما أفضى إلى تنامي الاهتمام بالبحث عن أفضل الاتجاهات المعاصرة التي من شأنها إدخال التحسينات اللازمة على نظم التعليم الجامعي، سعيًا إلى زيادة قدرتها على تحقيق ميزة تنافسية متفردة.

وإنّ صناعة المستقبل لأي بلد ينطلق من خلال الرؤية التي يمتلكها القادة والساسة والاقتصاديون التي بدورها تحدد خارطة طريق نحو تحقيق الطموحات والانجازات والتحول نحو دول العالم الاول ولقد أولت المملكة العربية السعودية صناعة المستقبل أهتمامًا كبيرًا وتجلى ذلك عندما اعتمدت المملكة رؤية ٢٠٣٠، حيث تمثل هذه الرؤية إطارًا للتحول والتغير إلى مجتمع قائم على المعرفة، وهذا يستدعي مشاركة التعليم العالي في هذه الرؤية الطموحة، من خلال الجامعات، وقد أوضحت الرؤية ٢٠٣٠ إن من أهدافها السعي إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، كما استهدفت الرؤية إمكانية أن تصبح ٥ جامعات سعودية على الأقل من ضمن أفضل (٢٠٠) جامعة عالمية بحلول عام ٢٠٣٠ (الحمدان والبقمي، ٢٠١٩، ص ١٩٤).

ويعتبر منح الجامعات استقلاليتها مدخلًا هامًا لتحقيق الميزة التنافسية؛ حيث أن منح الجامعات الاستقلالية يعد أحد أهم المتطلبات الخارجية لدعم تنافسية مؤسسات التعليم الجامعي، وذلك عبر قناة التنظيم التي تضمن مرونة اتخاذ القرارات عبر مجالس الأمناء. وإن الجامعات لا يمكن لها أن تحقق ميزة تنافسية إلا إذا تمتعت بدرجة عالية من الاستقلالية، واستقلالية الجامعات أيضًا تضطلع بدور فاعل في خلق ميزة تنافسية بين الجامعات بعضها البعض، حيث إنها تسهم في تحويل الجامعات إلى مؤسسات متخصصة ذات شخصية اعتبارية ومستقلة وواضحة، تتمتع بمرونة عالية في استحداث اللوائح والأنظمة التي تعزز تميزها وإبداعها، كما تمثل استقلالية الجامعات قضية عالمية لتمكين الجامعات من تحقيق ميزة تنافسية، خاصةً في ظل تزايد الطلب على التعليم الجامعي، والتتابع المتسارع للتطورات الاقتصادية والاجتماعية (البصير، ٢٠٢١، ص ٢٤٤ – ٢٤٥).

و تعد المعرفة أساس نجاح الجامعات وذلك بتحويلها إلى الاقتصاد العالمي الذي يعرف باقتصاد المعرفة، الذي يؤكد على رأس المال الفكري الذي يتوافر في أذهان الأفراد وعقولهم ويعتمد على مقدراتهم وخبراتهم ومهاراتهم أكثر من العناصر التقليدية (الأرض، والمال، والعمل)،

وتحول الجامعات إلى مجتمعات معرفية تتكيف مع التغير السريع في البيئة بهدف تمكين الجامعات من إعادة تحديد أهدافها وسياستها وهندسة عملياته (الرشيدي والسرحان، ٢٠٢٠، ص ٣).

وقد احتلت قضية جودة مخرجات التعليم أهمية خاصة في الآونة الأخيرة سواء كان ذلك على الصعيد العالمي أو الوطني وتزايدت المنافسة بين المنظمات وذلك لاتساع نطاق عملها، فلم تعد الأسواق تقتصر على الأسواق المحلية وإنما امتدت لتشمل العالمية، وتزايدت معها احتياجات العملاء وتنوعت متطلباتهم وتركزت على الجودة في المنتجات والخدمات المقدمة لهم، وهو ما تطلب توافر الجودة في أداء المنظمات سواء الإنتاجية أو الخدمي (عارف وعبدالحميد وحجازي، ٢٠١٨، ص ٦٨٤).

و جودة مخرجات التعليم الجامعي تتحقق عندما تتطلق أو تتوائم مع حاجات سوق العمل، بمعنى أنه يجب أن تتناسب مخرجات التعليم الجامعي كمًا وكيفًا مع احتياجات سوق العمل منها ؛ فالتغيير الدائم في سوق العمل الذي تفرضه المتغيرات الاقتصادية والسياسية يحتم استدامة المواءمة ويجعل المواكبة تقضى المتابعة اللصيقة، ولتحقيق هذه الشروط يلزم وجود نظام تعليمي يتمتع بمرونة كبيرة لكي يستطيع مواكبة التغييرات المتلاحقة في سوق العمل، ويوفر تسهيلات التعليم والتدريب الملائم، ويعمل على تنمية الوعي لدى قطاع الأعمال حول المشاركة الإيجابية والفاعلة في عملية تدريب وتأهيل القوى العاملة، بما يمهد السبيل لتحقيق المطابقة، بينما عندما يخفق النظام التعليمي في تلبية الشروط المطلوبة في سوق العمل قد يعجز النظام الإنتاجي ذاته عن استيعاب مخرجات النظام التعليمي، ويسفر عن ذلك ارتفاع في نسبة البطلة بين مخرجات التعليم (صقر، ٢٠١٩، ص ٣٦٤).

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة للتعرف على أثر استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة في تحسين جودة مخرجات التعلم وتلبية متطلبات سوق العمل وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

مشكلة الدراسة:

في الوقت الراهن تتحدد قدرة الجامعات على تحقيق الميزة التنافسية من خلال موقعها في التصنيفات العالمية للجامعات، كتصنيف التايمز للتعليم العالي (Times Higher Education)، وتصنيف مؤسسة كواكواريلي سايموندز البريطانية (QS World Uni- versity Rankings)، وبالرغم من هذه الجهود والتوجهات الكبيرة، إلا أنه يلاحظ غياب غالبية الجامعات السعودية عن هذه التصنيفات، ووجود جامعتين سعوديتين فقط ضمن أفضل ٢٠٠

جامعة دولية في واحد من هذه التصنيفات؛ إذ جاءت عشرة جامعات سعودية فقط ضمن تصنيف مؤسسة كواكواريلي سايموندز البريطانية (QS World University Rankings) للعام ٢٠٢١، بما في ذلك جامعة الملك عبد العزيز التي احتلت المرتبة (١٤٣) عالميًا، وجامعة الملك فهد في المرتبة (١٨٦)، وجامعة الملك سعود في المرتبة (٢٨٧)، وجامعة أم القرى في المرتبة (٤٧٥)، إلى جانب جامعة الإمام عبد الرحمن في المرتبة (٥٢٢)، وجامعة الملك خالد في المرتبة (٦٢٠)، وجامعة الأمير محمد بن فهد في المرتبة (٧٧٣)، وكذلك الجامعة الإسلامية في المدينة في المرتبة (٨٤١)، وجامعة الملك فيصل في المرتبة (٨٤٩)، وأخيرًا جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في المرتبة (٨٧٤) (٢٠٢١، QS World University Rankings). بينما لم تجيء أي من الجامعات السعودية ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة عالمية على تصنيف التايمز للعام ٢٠٢١(البصير، ٢٠٢١، ٢٤٦– ٢٤٧).

وقد يرجع ضعف قدرة الجامعات السعودية على تحقيق ميزة تنافسية، وغياب ترتيب غالبيتها في أشهر التصنيفات العالمية إلى قلة تفعيل استقلالية الجامعات بالدرجة المنشودة، فعلى الرغم من إلغاء مجلس التعليم العالي إلا أن الجامعات السعودية ما زالت تخضع للوائح نوعًا ما موحدة، وهي لوائح تغفل الفروق بين الجامعات، وظروف كل جامعة، لذلك حدت كثيرة من تواصل عمليات البناء النوعي لكل جامعة فالقرارات تفرض من السلطة المركزية في وقت تحتاج فيه الجامعات لفرص ثمينة لاستجماع القوى والانطلاق بقوة نحو آفاق الإبداع، وربما حان الوقت لتدار الجامعة من خلال مجالسها إدارية ومالية وأكاديمية كما في جامعات الدول المتقدمة،حيث يشير الواقع إلى أن الجامعات السعودية تعاني من انعدام الاستقلال المالي والإداري، فالجامعات الحكومية لا تتمتع بالاستقلال الذي يمكنها من الاستثمار الأمثل الموارد وإمكانياتها (الحمدان والبقمي، ٢٠١٩، ص ١٩٥).

وفي ذات السياق، أوضحت نتائج العديد من الدراسات العلمية أن تطبيق استقلالية الجامعات يرتبط بعدد من المناحي الإيجابية المهمة التي تسهم في تحقيق الميزة التنافسية، كدراسة جولفيا (Gulieva،٢٠١٣) التي بينت وجود علاقة إيجابية بين مستوى تدويل الجامعات ودرجة استقلاليتها المؤسسية، ودراسة ميكافيلا ومارتينيز (Michavila and Martinez، ٢٠١٨) التي توصلت إلى وجود علاقة بين تميز الجامعات واستقلاليتها في ضوء تحليل بيانات التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية بجامعة شنغهاي، وكذلك دراسة سريانسيه وآخرون (Suriansyah et al،٢٠١٩) التي أظهرت وجود علاقة قوية بين استقلالية الجامعة وتمكين المحاضرين وسلوك المواطنة التنظيمية في الجامعات الإندونيسية، ودراسة كوماري واليشاهي (Kou – mari and Alishahi،٢٠٢٠) التي خلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين

استقلالية الجامعة بأبعادها (الاستقلالية التنظيمية، والاستقلالية الأكاديمية) ومستوى المسؤولية الاجتماعية لجامعة تبريز للعلوم الطبية بإيران.

و في ظل التقدم التكنولوجي المنتشر في العالم، فقد برزت أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تؤديه مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في المجالات المختلفة، وتتمثل في أن المعرفة العلمية والعملية التي يتضمنها تعد الأساس المهم لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها وتبرز أهميتها أيضًا في الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة (الرشيدي والسرحان، ٢٠٢٠، ص ٤).

و إن من أهم أهداف رؤية ٢٠٣٠، فيما يتعلق بجانب التعليم، هي سد الفجوة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وذلك بتطوير التعليم العالي بحيث تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل بين أفضل ٢٠٠ جامعة عالمية، وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة ودعم وتعزيز ممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية واكتشاف الموهوبين (عارف وعبدالحميد وحجازي، ٢٠١٨، ص ٦٨٥).

ولقد أكدت العديد من الدراسات ومنها دراسة (عارف وعبدالحميد وحجازي، ٢٠١٨)، ودراسة (صقر، ٢٠١٩)، و دراسة (الجهني وأبو الفضل، ٢٠١٧)، ودراسة (حمزة، ٢٠١٥) إلى أن من أسباب عدم توظيف السعوديين في القطاع الخاص هو عدم موائمة مخرجات التعلم الاحتياجات سوق العمل، وعلى الرغم من الجهود التي تبذل الا أن المشكلة لا تزال قائمة، ومن هنا تظهر مشكلة البحث في أنه على الرغم من الجهود التي بذلت لتطوير وتحسين التعليم العالي من خلال افتتاح العديد من الجامعات والتخصصات الجديدة في الجامعات، إلا أن فعالية نظام التعليم العالي لا تزال محدودة نتيجة ضعف جودة مخرجات التعليم العام، والتي بدورها أثرت على مخرجات التعليم الجامعي، حيث أن نسب البطالة تزداد، وقد يرجع ذلك لضعف مخرجات الجامعات السعودية وعدم تلبيتها لمتطلبات سوق العمل، إضافة إلى عدم وجود موائمة بين مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ومتطلبات سوق العمل وفق رؤية المملكة الطموحة ٢٠٣٠، ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة الحالية، لذا يمكن أن تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيسي التالي:

ما العلاقة بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة وأثر ذلك في تحسين جودة مخرجات التعلم وتلبية متطلبات سوق العمل وفق رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ والذي يتفرع منه الأسئلة الآتية:

أسئلة الدراسة:

يتفرع من مشكلة البحث الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما العلاقة بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة؟
٢. ما أثر استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة في تحسين جودة مخرجات التعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
٣. ما أثر استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة في تلبية متطلبات سوق العمل وفق رؤية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمغيرات (النوع، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة:

١. تحديد العلاقة بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة.
٢. تعرف أثر استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة في تحسين جودة مخرجات التعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
٣. تعرف أثر استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة في تلبية متطلبات سوق العمل وفق رؤية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
٤. الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمغيرات (النوع، الرتبة الأكاديمية، الاختصاص، سنوات الخبرة).

أهمية الدراسة:

ترتكز أهمية الدراسة الحالية على النقاط التالية:

– الأهمية النظرية:

- تأتي الدراسة الحالية استجابة إلى رؤية المملكة ٢٠٣٠م، والتي تؤكد على وجوب العمل على تطوير وإصلاح الأعمال الإدارية والمالية والأكاديمية في الجامعات السعودية.
- قد تساعد هذه الدراسة على تغيير مفاهيم إدارية ومالية وأكاديمية للجامعات السعودية وفقًا لمفهوم الاستقلال الجامعي.
- الإشارة إلى ضرورة التحول إلى اقتصاد المعرفة داخل الجامعات السعودية، وذلك لمواكبة التطور التكنولوجي القائم في العالم.
- إلقاء الضوء على مشكلة اجتماعية واقتصادية كبرى وهي عدم ملائمة مخرجات التعلم مع احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية.

- **الأهمية العملية:**

- قد تفيد نتائج الدراسة في حث المسؤولين عن التعليم لزيادة استقلال الجامعات السعودية بما يسهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- تفيد نتائج الدراسة في تزويد صناع القرار في ميدان التعليم العالي الجامعي بمجموعة من المقترحات المناسبة لتفعيل استقلالية الجامعات لتحقيق الميزة التنافسية.
- قد تساعد هذه الدراسة المسئولين على تحقيق ملائمة مخرجات التعلم مع احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية من خلال الحث على تحقيق استقلالية الجامعات والاتجاه نحو اقتصاد المعرفة.
- تفتح هذه الدراسة المجال للباحثين والمختصين في حقل الإدارة التربوية لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية التي تعنى بتناول استقلالية الجامعات التحقيق الميزة التنافسية.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تتحدد هذه الدراسة بالتعرف على أثر استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة في تحسين جودة مخرجات التعلم وتلبية متطلبات سوق العمل وفق رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣م.
- **الحدود المكانية:** تتحدد هذه الدراسة بجامعة الملك عبد العزيز.
- **الحدود البشرية:** تشمل هذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز.

مصطلحات الدراسة: تتضمن الدراسة التعريف بالمصطلحات الآتية:

- **استقلال الجامعات:** حريتها كهيئة من تدخل الدولة، أو تدخل أية هيئة أخرى، خاصة أو عامة، أو تدخل أي فرد مثل: الحاكم، السياسي، المسئول الحكومي، أو رجل الأعمال (الحمدان والبقمي، ٢٠١٩، ص١٩٨).

التعريف الإجرائي: حرية جامعة الملك عبدالعزيز كهيئة من تدخل الدولة، أو تدخل أية هيئة أخرى، خاصة أو عامة، أو تدخل أي فرد مثل: الحاكم، السياسي، المسئول الحكومي، أو رجل الأعمال.

- **اقتصاد المعرفة:** هو نوع من الاقتصادات يعتمد على صناعة وتداول المعرفة، أي على رأس مال فكرى، وتقل فيه الأهمية المترتبة على تكاليف العمالة، ويعتمد في نموه وتطوره على نوعية وكمية المعلومات المتاحة (جاد الرب، ٢٠٢٠، ص٤).

التعريف الإجرائي: نوع من الاقتصادات يعتمد على صناعة وتداول المعرفة، أي على رأس مال فكرى، وتقل فيه الأهمية المترتبة على تكاليف العمالة، ويعتمد في نموه وتطوره على نوعية وكمية المعلومات المتاحة، والذي سيتم تطبيقه في جامعة الملك عبدالعزيز.

- **مخرجات التعليم:** بأنها هي الوجه الآخر لأهداف النظام التعليمي، وناتج العملية التعليمية، ولابد لها أن تكون مناسبة للمدخلات، ومن نفس نوعها إلى حد كبير (صقر، ٢٠١٩، ص٣٦٦).

التعريف الإجرائي: هي مخرجات التعليم بجامعة الملك عبدالعزيز، وناتج العملية التعليمية، ولابد لها أن تكون مناسبة للمدخلات، ومن نفس نوعها إلى حد كبير.

- **سوق العمل:** المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي المجال الذي تباع فيه بيع الخدمات وتشترى، ومن ثم تسعير خدمات العمل (الجهني وأبو الفضل، ٢٠١٧، ص٣٧٢).

التعريف الإجرائي: المؤسسة التنظيمية الاقتصادية لسوق العمل السعودي، الذي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي المجال الذي تباع فيه بيع الخدمات وتشترى، ومن ثم تسعير خدمات العمل.

الإطار النظري:

أولاً– استقلال الجامعات:

أ– نشأة ومفهوم استقلال الجامعات:

ترجع نشأة استقلال الجامعات إلى الجامعات الأوروبية في العصور الوسطى، حيث ارتبط ذلك المفهوم بنقابات الأساتذة، وزاد ذلك المبدأ رسوخاً مع مرور الوقت، نظراً لأهمية دوره في الحفاظ على مكانة الجامعة وموضعها (الغامدي والزهراني، ٢٠٢٢، ص٢٧٦).

إن مفهوم استقلالية الجامعة لا يعني خصخصة الجامعات، وإدارتها من قبل القطاع الخاص بمعزل عن الدولة، وتمويلها، ورقابتها، ولكن المقصود هو حرية الجامعة في إدارة شؤونها الإدارية، والمالية، والأكاديمية دون أي تدخل من أي جهة خارجية، سواء كانت الدولة، أو مؤسسات المجتمع (العتيبي والأحمري، ٢٠١٩، ص١٠٥).

يُعرّف استقلال الجامعة بأنّه، قيام الجامعة بالتحرر من جميع القيود الخارجية إداريًا؛ بحيث يؤول الحكم إلى الجامعات وتحويلها من سلطة الدولة إلى الحكم الذاتي، وتبنِّي نظام بموارد مالية كافية لتبرير وتمكين السيطرة للجامعة. كما يُعرَّف بأنّه، حقّ الجامعة في أن تتخذ قراراتها دون تدخل من أي جهة، وأن يكون لها كيان مستقل يميزها عن غيرها من الجامعات، ويمنحها الكثير من الحقوق في المجالات الإدارية، والمالية والأكاديمية. فالاستقلالية تحررها من القيود

المعقّدة التي تقلل من قدرتها على الحركة والتطور، بما يسهل من قيامها بوظيفتها ويفرض عليها في الوقت ذاته بعض الالتزامات وتحمل المسئولية (سفر، ٢٠٢١، ص ٧٩-٨٠).

وتشير استقلالية الجامعة أيضًا، إلى حرية الجامعة في تحديد أهدافها وأولويات عملها، وتيسير إدارتها ذاتيًا، في النواحي الإدارية والمالية بما يحقق فعالية إدارتها، مما يتيح لها تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها (العيدروس، ٢٠١٩، ص٢١٠).

ب- أهداف استقلال الجامعات:

تسعى الجامعات عبر قيامها بالاستقلال عن سلطة الدولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر منها ما يلي (مبروك وخاطر وضحاوي، ٢٠٢٠، ص ٢٠١٦-٢٠١٧):

١. القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة في حدود الالتزام بالقوانين المنظمة للعمل الجامعي.
٢. الحق في تأييد قيم محددة وتحديد أشكال رأس المال والنظم والحوافز الوظيفية.
٣. القدرة على تحقيق معايير الالتحاق بالمؤسسة، على مستوى كل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
٤. الحق في تحديد المهام الاستراتيجية للجامعة، ووضع الأهداف الجامعية.
٥. القدرة على تمييز وتحديد العلاقات المباشرة وغير المباشرة مع قطاعات المجتمع المختلفة.
٦. الخضوع للمساءلة وتحمل المسئولية الكاملة عن كافة القرارات المتخذة، والآثار القانونية المترتبة عليها سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي.
٧. التخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة في الإنفاق على التعليم الجامعي بتوفير مصادر دخل أخرى.
٨. زيادة الدعم المالي المخصص للبرامج والمشروعات البحثية بالجامعة.
٩. زيادة مصادر الدخل غير التقليدية للجامعة من خلال ما تقدمه من برامج لخدمة مؤسسات المجتمع.

جـ- أبعاد استقلال الجامعات:

لا يقتصر استقلال الجامعة، على الاستقلال الإداريّ فحسب، بل هناك بعدين آخرين بجانبه، ويمكن إيضاح هذه الأبعاد الثلاثة كما يلي (الغامدي والزهراني، ٢٠٢٢، ص ٢٧٧-٢٧٨؛ العيدروس، ٢٠٩، ص ٢١٥):

١. **الاستقلال الإداري:** ويشمل أن تتخلص الجامعات من المركزية الشديدة والروتين في إجراءاتها الإدارية، وأن يتم تشكيل مجلس أمناء لكل جامعة بشرط أن يكون أعضاء هذا

المجلس على قدر عالي من التدريب والتأهيل الإداري والعلمي، على أن يكون من مسؤولياتهم سن السياسات والأنظمة التي تتناسب مع رؤية الجامعة واستراتيجياتها.

٢. **الاستقلال الأكاديمي:** ويشمل استقلال أعضاء هيئة التدريس وحريتهم في اختيار موضوعات البحث والتعبير عن أراءهم العلمية والأكاديمية داخل الجامعة، واختيار قياداتهم على أساس الانتخاب الحر.

٣. **الاستقلال المالي:** ويعني حرية الجامعة في التصرف بميزانياتها الممنوحة لها من الدولة، وحرية التحويل بين بنودها، وحرية وضع القواعد واللوائح المالية الخاصة بها، وحرية تنويع مصادر تمويلها واستثمار مواردها.

د- أسس ومقومات استقلال الجامعات:

من أجل قيام الجامعة بالقيام بالاستقلال بشكلٍ صحيح وناجح، لا بُدَّ من توافر مجموعة من الأسس والمقومات التي تسمح بتحقيق ذلك. ومن هذه الأسس والمقومات نذكر ما يلي (سفر، ٢٠٢١، ص٨١):

١. **المحاسبية التعليمية:** وهي نظام لقياس وتحليل الأداء التعليمي للجامعات، يمكن من خلاله تحقيق مخرجات تربوية مرغوبٌ فيها، خلال فترة زمنية معينة.

٢. **التمويل الذاتي:** يتم ذلك عبر دعم التمويل القائم على موارد خارج نظام الموازنة الحكومية للجامعات، والتي تساعد في تعزيز موازنتها السنوية وتفعيل أدوارها المختلفة.

٣. **القرار التشاركي والتمكين:** فالاستقلال الجامعي يستند على مشاركة جميع منسوبي الجامعة في وضع سياستها الداخلية وصنع واتخاذ القرارات.

٤. **لا مركزية السلطة والتفويض:** فالهدف الرئيس لاستقلال الجامعات هو تحويل إدارتها إلى صورة لا مركزية وزيادة سلطتها في عملية صنع القرار.

٥. **ضرورة توفر منظومة إدارية** قادرة على إدارة التحول بمشاركة جميع الأطراف.

ومن الأسس والمقومات أيضًا، وجود نظام حوكمة يضمن المساءلة والمحاسبة ويحقق الشفافية، بحيث يتم اختيار رؤساء الجامعات وفق آليات مُعلَنة وتتسم بالشفافية والوضوح، بناءً على الكفاءة والأهلية والقدرة على الإنجاز، وضمان عملهم على استثمار موارد الجامعة بالشكل الأمثل لتفعيل اقتصاد المعرفة. على أن تتم عملية التحول نحو الاستقلالية وفق خطة مجدولة خاصة بكل جامعة، تهدف إلى تعزيز علاقة الجامعة بمحيطها وتكاملها مقومات مجتمعها واحتياجاته، وألا يتم قطع الدعم الحكومي إلا بعد التحقق من جاهزية الجامعات للاستقلالية بآليات قياس معتمدة (سفر، ٢٠٢١، ص٨١).

هـ- أهمية استقلال الجامعات:

إنّ تمتع الجامعة بالحرية والاستقلالية الكافية في إدارة شؤونها المالية والأكاديمية والإدارية، يسهم بوضوح في رفع كفاءتها وفاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها السامية في تخريج طلاب على أعلى مستوى علمي، قادرين على أداء الوظائف التي يحتاج إليها المجتمع والدولة، ويؤدي إلى تمتع الجامعات بالمرونة الكافية لتطوير برامجها الدراسية بما يتماشى مع حاجات سوق العمل ورفع مستوى جودة التعليم بشكل عام (العتيبي والأحمري، ٢٠١٩، ص١٠٠). ومنه يمكن تلخيص أهمية استقلال الجامعات كما يلي (مبروك وخاطر وضحاوي، ٢٠٢٠، ص٢٠١٧؛ الغامدي والزهراني، ٢٠٢٢، ص٢٧٧):

١. تَقَدُّم المجتمع الجامعي على مستويات الإنتاج والتنمية الإنسانية، وتشجيع الأخذ بالتقنية المتقدمة.
٢. ضمان توافر حريات التفكير والإبداع المعرفي والعلمي وحماية الحرية الأكاديمية، وتطوير البحث العلمى ودفع التنمية البشرية الشاملة.
٣. تحديث الجامعة لبرامجها، وتجويدها، وتجديد خططها، وتفعيلها بما يلبي حاجات مجتمعها.
٤. خلق مناخ أكاديمي ملائم للنمو المعرفي المبدع، وبناء الثقة في الذات للأستاذ الجامعي، والطالب على حد سواء، والإفصاح والشفافية عن تعاملات الجامعة.
٥. تحقيق متطلبات التنمية فيها لتكون قادرة على المنافسة العلمية، والفكرية المبدعة في عالم تحكمه المستجدات العلمية، والتقنية والمعلوماتية، والأفكار المبدعة، واقتصاد المعرفة؛ ليصبح لها سمعتها العلمية في سوق المعرفة.
٦. اتخاذ القرارات المناسبة لدعم إبداعات وأفكار ومبتكرات العاملين بالجامعة، وتوظيفها لرفع مستوى وعي مجتمعها، وتوفير أنظمة تشريعية تحمي الجامعة وأعضائها.

ثانيًا- اقتصاد المعرفة:

أ- نشأة ومفهوم اقتصاد المعرفة:

تعتبر المعرفة جزء من تكوين البشر منذ نشأته، واستمرت بالتطور طيلة العصور التاريخية، إلّا أنّه، ومنذ بداية القرن الثامن عشر، دخلت المعرفة الأنشطة الاقتصادية بهدف تحقيق المنافع الاقتصادية (الشهراني، ٢٠٢٠، ص٥٧٥).

يمكن تعريف "المعرفة" بأنّها المرحلة النهائية من تحول البيانات إلى معلومات، والتي تتحول بدورها إلى معرفة من خلال توفر بيئة معرفية ممكنة لهذا التحول، مع ضرورة وجود ترابط عضوي ما بين البيانات والمعلومات والمعرفة (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ص٥).

شهد العقدين الأخيرين من القرن العشرين تغييرًا جوهريًا في تفجر المعرفة بتطبيقات جديدة وعديدة، وما ترتب على ذلك من تكوّن اقتصاد المعرفة في البلدان الصناعية (الشهراني، ٢٠٢٠، ص٥٧٥). وقد ظهر مصطلح الاقتصاد المعرفي وتم تداوله على مستوى العالم لأول مرة وذلك على يد عالم الاقتصاد الاسترالي فريتز ماكلوب (Fritz Machlup) سنة ١٩٦٢م (السعدي وسمير، ٢٠١٥، ص٩٢)، في ظل التطور المتنامي لبعض القطاعات الاقتصادية الناشئة والارتفاع التدريجي لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والصناعة، فيما عرف بمرحلة ما بعد الصناعة (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ص٥-٦).

يقصد بالاقتصاد المعرفي، ذاك الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة باستخدام العقل البشري، من خلال توظيف وسائل البحث والتطوير، والموارد الاقتصادية المتاحة، باستخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الشهراني، ٢٠٢٠، ص٥٦٨).

وبحسب الاقتصادي فيرتز ماكلوب، فقد عرّف الاقتصاد المعرفي بأنّه الاقتصاد المبني على المعرفة الذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد وضّح ماكلوب أنّ اقتصاد المعرفة يتضمن خمسة قطاعات مهمة تشمل التعليم، البحث والتطوير، الاتصالات، تقنية المعلومات، وخدمات المعلومات (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ص٦).

ب- الدول التي تبنّت اقتصاد المعرفة:

وفقًا لمشروع المعرفة، الذي هو مبادرةٌ مشتركة بين المكتب الإقليمي للدول العربية التابعِ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسةِ محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، فإنّ الدول العشرة الأولى على مستوى العالم من حيث قوة اقتصاد المعرفة التي لديها، هي الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، السويد، فنلندا، هولندا، لكسمبرغ، الدانمرك، النرويج، المملكة المتحدة، والنمسا على الترتيب (مشروع المعرفة، ٢٠٢٣)، الموضحة في الشكل (١).

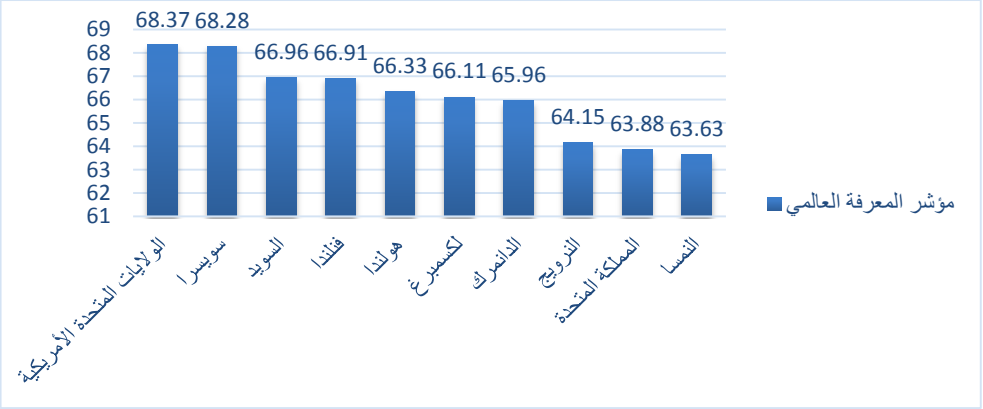

الشكل (١): مؤشر المعرفة العالمي (نسبة مئوية)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مشروع المعرفة (٢٠٢٣)

كما نرى من الشكل السابق، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر دول العالم من حيث مستوى اقتصاد المعرفة بنسبة (٦٨.٣٧%)، تليها سويسرا بفارقٍ ضئيل (٦٨.٢٨%) ثم السويد (٦٦.٩٦%)، في حين أنّ المتوسط العالمي يبلغ (٤٦.٤٧%).

أمّا بالنسبة للدول العربية، فإنّ الشكل (٢) يعكس ترتيب أول عشرة دول عربية من حيث مستوى اقتصاد المعرفة لديها.

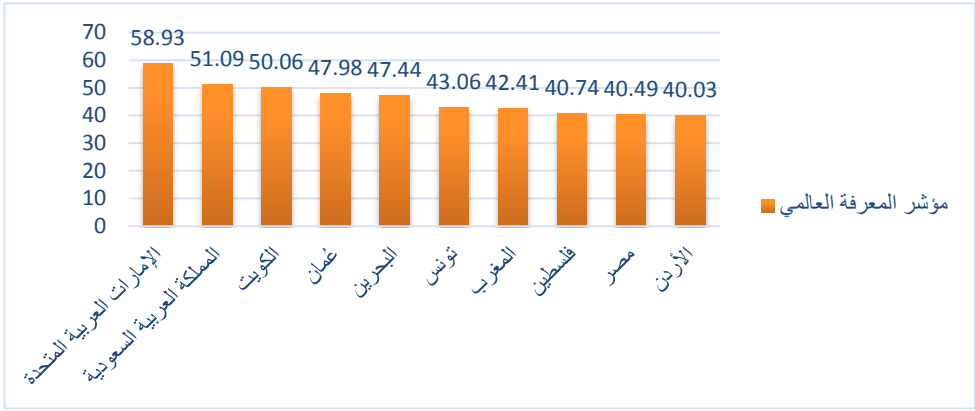

الشكل (٢): مؤشر المعرفة العالمي للدول العربية (نسبة مئوية)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مشروع المعرفة (٢٠٢٣)

من خلال الشكل السابق، نجد أنّ الإمارات العربية المتحدة تتصدر الدول العربية من حيث مستوى اقتصاد المعرفة، والمرتبة (٢٥) على مستوى العالم، حيث بلغت نسبة مؤشر المعرفة لديها (٥٨.٩٣%)، تليها المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية عربيًا، والـ (٤٣) دوليًا، بنسبة (٥١.٠٩%)، ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربيًا، والـ ٤٧ دوليًا، بنسبة (٥٠.٠٦%).

تشير هذه الإحصائيات إلى اهتمام العديد من الدول بتطوير اقتصاد المعرفة الخاص بها، ولا تزال العديد من الدول العربية متأخرة في هذه الناحية، نظرًا لانشغالها في العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية، وبالتالي عليها بذل المزيد من الجهد حتى تواكب هذا التطور.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فيلاحظ تطور مستمر لمؤشر اقتصاد المعرفة الخاصّ بها، حيث صعدت من المرتبة (٧٦) عام ٢٠٠٠م، إلى المرتبة (٥٠) عام ٢٠١٢م (الشهراني، ٢٠٢٠، ص٥٧٠)، لتصل إلى المرتبة (٤٣) في العام الحالي ٢٠٢٣م (مشروع المعرفة، ٢٠٢٣).

جـ- خصائص وركائز اقتصاد المعرفة:

يتميز اقتصاد المعرفة عن الاقتصادات الأخرى بعددٍ من الخصائص والسمات، التي يمكن تلخيصها كما يلي (الشهراني، ٢٠٢٠، ص ٥٧٥-٥٧٦؛ السعدي وسمير، ٢٠١٥، ص ٩٤-٩٨):

١. تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك أساسيّ للتغيير والتنمية.
٢. يملك القدرة على الابتكار وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة.
٣. يعتبر اقتصاد كثيف المعرفة يركّز على الاستثمار في الموارد البشرية.
٤. الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
٥. الاعتماد على التعليم والتدريب وإعادته، مع مواكبة التطورات المتلاحقة.
٦. توظيف التكنولوجيا توظيفًا فعّالًا لبناء نظام معلومات سريع ودقيق.
٧. ارتفاع الدخل لصنّاع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم.
٨. مرن، شديد السرعة والتغيير.
٩. سيادة المهارات والتعلم.
١٠. يتميز بالانفتاح والمنافسة العالمية، إذ أنّ الاقتصاد المعرفيّ يعتبر سوق مفتوح بالكامل.

ويرتكز اقتصاد المعرفة على أربعة ركائز أساسية، وهي (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ص١٢):

١. التعليم والتدريب، حيث يتطلب اقتصاد المعرفة مجتمعًا متعلمًا وماهرًا، بإمكانه إنتاج المعرفة، واستخدامها بفاعلية.

٢. توفر بنية تحتية معلوماتية ديناميكية، كالإنترنت، ووسائل الاتصال الحديثة والحواسيب، لتسهيل التواصل الفعّال، ونشر ومعالجة المعلومات.
٣. توفر شبكة تفاعلية تربط مراكز البحوث والجهات الاستشارية والجامعات والشركات التجارية ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث يتمكّن هؤلاء معًا من امتصاص المخزون المعرفي العالمي المتراكم، وتطويره وتكييفه وفقًا للاحتياجات المحلية.
٤. تدفق المعرفة بحرية في أطرٍ اقتصادية وتشريعية ممكنة، بما يحفّز تعزيز الاستثمار في مجالات الاقتصاد المعرفي.

د- معوقات التحول إلى الاقتصاد المعرفي وسبل تعزيزه:

تتمحور المعوقات أو التحديات التي تواجه دول المجلس الخليجي في التحول إلى الاقتصاد المعرفي في وجود فجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وعدم انسجامها مع متطلبات سوق العمل، وتدني نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في دول مجلس التعاون (الشهراني، ٢٠٢٠، ص٥٦٩).

من ناحيةٍ أخرى، يمكن للحكومات أن تعمل على تشجيع عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة من خلال عدد من السياسات والآليات، كما يلي (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ص١٨-١٩):

١. تطوير المنظومة التعليمية بما يأخذ في الاعتبار متطلبات التحول نحو اقتصادات المعرفة لتكوين أجيال شابة قادرة على المساهمة بفعالية في الاقتصاد المعرفي، وتعزيز الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير في موازنة الدولة.
٢. تشجيع التراكم المعرفي على مستوى الدولة بضمان البيئة الداعمة لذلك، من خلال تشجيع أنشطة البحث والتطوير والابتكار وضمان حقوق الملكية الفكرية.
٣. الترابط ما بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي والتطوير ومجتمع مؤسسات الأعمال لتمويل أنشطة الابتكار والارتقاء المستمر على سلم القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
٤. تشكيل مبادرات وصناديق تمويل للبحث العلمي والتطوير المعرفي.
٥. تعزيز البنية التحتية الرقمية، من خلال التركيز على حفز أنشطة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

ثالثًا– رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتحسين جودة مخرجات التعلم:

أ– أهمية الجودة العالية لمخرجات التعلم في تلبية متطلبات سوق العمل:

تسعى الجامعات أن تعمل على تحقيق أعلى درجات الجودة والتميّز، وذلك من خلال تلبية متطلبات سوق العمل من أجل تطوير أداء مختلف قطاعاتها وتحقيق أهدافها وفقًا لأعلى المستويات والمعايير العالمية ووفقًا للممارسات الجيدة في الجامعات العالمية (عارف، وحجازي وعبد الحميد، ٢٠١٨، ص ٦٨٧). وقد تزايد الاهتمام بموضوع الجودة في المؤسسات التعليمية، وذلك لدوره الكبير في التحسين المستمر، وتعرّف الجودة في التعليم بأنّها استراتيجية عمل أساسية تعمل على تقديم المنتجات والخدمات لإرضاء المستفيد الداخلي والخارجي، وتلبية توقعاته الضمنية والمعلنة (عارف، وحجازي وعبد الحميد، ٢٠١٨، ص ٦٨٨).

أمّا مخرجات التعلم، فهي ما ينبغي أن يكتسبه المتعلم من معارف ومهارات واتجاهات وقيم، وهي تعكس المعايير الأكاديمية، ويمكن قياسها، وتتمثل أهميتها فيما يلي (عارف، وحجازي وعبد الحميد، ٢٠١٨، ص ٦٨٩–٦٩٠):

١. تمثل ترجمة حقيقية لغايات البرنامج الأكاديمي ومعاييره.
٢. تمثل أساس لاشتقاق معايير المقررات التي سوف يشملها البرنامج.
٣. تعتبر مرجعية يمكن الاستناد إليها عند تقييم البرنامج والمقررات التي تشملها.
٤. تعتبر أساس لضمان جودة البرنامج والتحسين المستمر لمكوناته.
٥. تمثل مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى تلبية البرنامج الأكاديمي لمعايير الجامعة.

ب– نظام الجامعات السعودية الجديد وتحقيق استقلالية الجامعات:

لقد انطلقت الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى المجتمع المعرفي –بما فيها الاقتصاد القائم على المعرفة– بالرؤية التالية: "إنّه وبحلول عام (٢٠٣٠م) ستصبح المملكة مجتمعًا معرفيًا في ظل اقتصاد قائم على المعرفة، مزدهر، متنوع المصادر والإمكانات، تقوده القدرات البشرية المنتجة والقطاع الخاص" (الشهراني، ٢٠٢٠، ص٥٧٠).

ويعد نظام الجامعات الجديد نقلة نوعية في مسيرة الجامعات السعودية؛ لأنّه يمنحها التمكين والتميز والجودة، ويحقق الاستقلالية المنضبطة لها وفق السياسة العامة التي تقرها الدولة. فبات على الجامعات –باعتبارها أحد دعائم تقدم الأمم– أن تتحمل مسؤولية مستقبل أوطانها، بالعمل على إعادة ترتيب عملياتها وهيكلها ورأس مالها البشري للتكيف مع تلك المتغيرات (العيدروس، ٢٠١٩، ص ٢٠٨).

وقد تم إقرار نظام الجامعات الجديد في 1441/03/02هـ الموافق لـ ٢٠١٩/١٠/٣٠ مـ، والذي يأتي في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث سيساهم في نقل الجامعات السعودية إلى فكر جديد لتحقيق الطموحات والتطلعات التي تتواكب مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتعزيز مكانتها ودورها الريادي. ويؤكد نظام الجامعات الجديد ضمن مواده وتنظيماته على الاستقلالية المنضبطة للجامعات السعودية (إداريًا، وأكاديميًا، وماليًا). وقد منح الاستقلالية المنضبطة لثلاث جامعات سعودية، وهي جامعة الملك سعود، والملك عبد العزيز، والإمام عبد الرحمن بن فيصل. على أن يتم تطبيقه على الجامعات السعودية الأخرى بالتدريج. وقد منح النظام لهذه الجامعات مدة انتقالية تُقَدّر بسنة دراسية، بحيث يستمر العمل باللوائح والأنظمة المالية والإدارية والأكاديمية للجامعات للتوافق مع أحكام النظام (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠١٩؛ الغامدي والزهراني، ٢٠٢٢، ص ٢٧٩).

وفي إطار تطوير وتقوية الاقتصاد المعرفي في جامعة الملك عبد العزيز، أصدر معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن عبيد اليوبي، قرارًا بإنشاء مركزًا للاقتصاد المعرفي كأول مركز تفكير من نوعه يُعنى بدراسات الاقتصاد المعرفي في المنطقة، لتعزيز أهداف الجامعة وفق خططها الاستراتيجية المستمدة من رؤية المملكة ٢٠٣٠ (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٩).

ويهدف المركز إلى نشر ثقافة الاقتصاد والمجتمع المعرفي بأطيافها وبمجالاتها وأنواعها بين فئات المجتمع، والمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وخاصة في محور "اقتصاد مزدهر"، وتعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص غير الربحي، ودعم جهود مؤسسات التعليم الجامعي للتحول إلى الاقتصاد المعرفي ومجتمع المعرفة، كما يستهدف تقديم درجات أكاديمية في الاقتصاد المعرفي في مراحل لاحقة (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٩).

ويسعى المركز إلى المشاركة في إحداث نقلة نوعية كبيرة في المنظومة التعليمية بالجامعة بما يخدم الاقتصاد المعرفي ومجتمع المعرفة، وتعزيز دور الجامعات البحثية في التوازن بين العملية التعليمية والبحث العلمي وتنمية المجتمع المعرفي، وأن يصبح مركز الاقتصاد المعرفي أحد مراكز التفكير المؤثرة في السياسة التعليمية على المستوى المحلي والإقليمي (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٩).

الدراسات السابقة:

-**دراسة عارف، وحجازي وعبد الحميد. (٢٠١٨)**:هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في تحقيق رؤية المملكة، وذلك عبر سعيها في تحقيق المواءمة بين جودة مخرجات التعلم في الجامعات

السعودية ومتطلبات سوق العمل السعودي وفق الرؤية، من خلال تحديد أهم متطلبات سوق العمل السعودي، والمتطلبات والوسائل اللازمة لتطوير جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠. إضافة الى التعرف على وجهة نظر الجامعة (الممارسين) والمجتمع (المستفيد الخارجي) ومدى رضائهم عن جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية. علاوة على ذلك تقديم تصور مقترح لكيفية المواءمة بين مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ومتطلبات سوق العمل وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠. وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي في تناول موضوع الدراسة، وتم اختيار عينة ملائمة (المريحة) من الجامعات الحكومية الحاصلة على الاعتماد المؤسسي حتى ٢٠١٨/١/١م.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة، أنّ متوسط الرضا العام عن جودة مخرجات التعلم وفق آراء عينة البحث (قيادات وأعضاء هيئة تدريس، الخريجين، أرباب العمل) جاء بدرجة جيد جداً وبمتوسط حسابي (٣.٥٩). ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة أخذ الجامعات بأهم متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ –والتي توصلت إليها الدراسة– وتطوير خططها وبرامجها في ضوء هذه المتطلبات. ضرورة أخذ مختلف الجهات بما ورد بالتصور المقترح للمواءمة بين مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ومتطلبات سوق العمل وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

– **دراسة العيدروس. (٢٠١٩):**هدفت هذه الدراسة للاستفادة من واقع التطبيق العملي لإدارة الحكمة عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه لتحقيق استقلالية جامعة ام القرى، واعتمدت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى النتائج التالية: التطبيقات العملية لإدارة الحكمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي يمكن الاستفادة منها في جامعة أم القرى ما يلي: تولية الأصلح (ضوابط ومعايير تعيين القيادات والعاملين في الجامعة). دور القدوة (أخلاقيات المهنة). التدقيق الإداري (متابعة ومحاسبة العاملين في الجامعة). تطبيق مبدأ الشورى (اهتمام الإدارة العليا برأي أهل المعرفة والخبرة من أعضاء هيئة التدريس). إنّ توافر أبعاد إدارة الحكمة في جامعة أم القرى شطر الطالبات جاءت بدرجة متوسطة وأخذت الترتيب التالي (البعد التأملي، البعد الوجداني، ثم البعد المعرفي). إنّ توافر مقومات نجاح الاستقلالية في جامعة أم القرى جاءت بدرجة متوسطة.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين توافر أبعاد إدارة الحكمة (البعد المعرفي، البعد التأملي، والبعد الوجداني) وبين توافر مقومات نجاح الاستقلالية في جامعة أم القرى شطر الطالبات. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: العمل على تجسيد إدارة الحكمة العمرية في الواقع العملي بإدراج متطلباتها وأساليبها المستخلصة من

عهد عمر بن الخطاب في مؤسسات التعليم العالي لما تتميز به من خصائص معرفية وتأملية وأخلاقية في جملتها تؤدي إلى القدرة على تنفيذ السلوك الإداري الأنسب.

- **دراسة العتيبي والأحمري. (٢٠١٩)** :هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الحاجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية لتفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تضع في صدارة أولوياتها الارتقاء بالتعليم الجامعي في ظل حقيقة تدني مرتبة الجامعات السعودية بصفة عامة في التصنيفات الدولية المختلفة، حيث جاءت أفضل الجامعات السعودية تقييماً حسب مؤشر كيو أس للتعليم العالي (٢٠١٢) جامعة الملك سعود في المرتبة (١٩٧) من ضمن أول (٤٠٠) جامعة عالمية، كما أكدت دراسات متعددة ضعف قدرات خريجي الجامعات السعودية التنافسية واتساع الفجوة بين متطلبات سوق العمل وإمكانات الخريجين، مما يعكس ضعف أداء الجامعات السعودية وضرورة تطوير أدائها.

وقد أظهرت أبحاث متعددة ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية، سواء من الناحية المادية أو الإدارية أو على صعيد الحرية الأكاديمية، الأمر الذي يمثل عائقاً يحول دون تحقيق الآمال المرجوة في تحقيق التطور المنشود في الجامعات السعودية، والذي لا يمكن تصور حدوثه إلا بتضافر جهود المخلصين من أهل الخبرة العملية والقدرات الادارية المتميزة والمعرفة العميقة بمتطلبات النجاح، وتوافر الظروف الموضوعية التي تمثل بيئة مشجعة على الابداع والابتكار.

وبناء عليه، فقد قامت المنهجية على دراسة مسحية تضمنت عينة من أعضاء هيئات التدريس في خمس جامعات سعودية حكومية وهي: (جامعة أم القرى بمكة المكرمة، جامعة الملك خالد بأبها، جامعة الملك سعود بالرياض، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، جامعة الملك فيصل بالأحساء) بهدف الوقوف على متطلبات الاستقلالية العلمية، والمالية، والإدارية لتحديد الحاجات التنموية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وكذلك تحديد الحاجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية مع حصر كافة المعوقات والصعوبات التي تحول دون تحقيق استقلالية الجامعات السعودية العلمية، والمالية، والإدارية.

- **دراسة الحمدان والبقمي. (٢٠١٩):** هدفت الدراسة إلى تحديد درجة استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال التعريف بمرتكزات ومحاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتحليل واقع الاهتمام بتطوير التعليم العالي فيها، والوقوف على واقع استقلال الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديد درجة استقلال

الجامعات السعودية (إدارياً وماليا وأكاديمياً) في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر عينة الدراسة، وتقديم مقترحات لتحقيق ذلك الاستقلال.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وكانت الأداة استبانة تضمّنت (٣٩) عبارة، وجهت للقيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس في ثلاث جامعات سعودية تمثل النطاق الجغرافي للملكة العربية السعودية وهي (جامعة الملك سعود بالرياض، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران). وكان عددهم (١٥٨٠١) وطبقت الدراسة على عينة حجمها (٣٧٥) عضو.

وأسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، من أهمها: أنّ القيادات الجامعية من أعضاء هيئة التدريس، موافقون بدرجة متوسطة على استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وجاءت أبعاد استقلال الجامعات مرتبة تنازليًا كما يلي: بعد الاستقلال الأكاديمي ثم بعد الاستقلال الإداري وأخيراً بعد الاستقلال المالي. أنّ القيادات الجامعية من أعضاء هيئة التدريس، موافقون على تحقق الاستقلال الإداري والاستقلال المالي للجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية بدرجة متوسطة، بينما كانت الموافقة على تحقق الاستقلال الأكاديمي بدرجة كبيرة جدًا.

- **دراسة رياض. (٢٠١٩):** جاءت هذه الدراسة للبحث في واقع وتحديات التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في كل من الإمارات والجزائر واليمن، وخلصت إلى وجود محدودية في انتقال هذه الدول من النموذج التنموي القائم على نصيب الفرد من الدخل إلى تنمية قائمة على بناء قدرات البشر وتوسيع خياراتهم على نحو مستدام. وتوصلت كذلك – وعلى ضوء التجربة الإماراتية– أنّ تحقيق التنمية البشرية المستدامة يساهم في الاندماج في اقتصاد المعرفة، وأنّ كل من الجزائر واليمن تواجههما تحديات حقيقية في سبيل تحقيق التنمية البشرية المستدامة والتوجه نحو اقتصاد المعرفة. ويأتي على رأس هذه التحديات: الفقر، ضعف أنظمة التعليم وغياب الحكم الراشد.
- **دراسة الشهراني. (٢٠٢٠):** هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، والتعرف على معوقات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، والتعرف على أهم السبل المقترحة للتحسين.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت المقابلة والاستبانة كأداتين للدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أنّ هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد عينة الدراسة على آليات الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض، حيث جاءت الآليات الخاصة بالدعم والإنفاق على البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالمرتبة الأولى، وبالمرتبة الثانية جاءت الآليات الخاصة بتجويد البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي، والمرتبة الأخيرة جاءت الآليات الخاصة برفع كفاءة الباحثين في ضوء الاقتصاد المعرفي.

كما توصلت الدراسة إلى أنّ هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد الدراسة على المعوقات التي تواجه الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية، حيث جاءت المعوقات المرتبطة بالتواصل بين منتجي البحوث ومستخدميها في ضوء الاقتصاد المعرفي في المرتبة الأولى، تلتها المعوقات المرتبطة بمنتجي البحوث في ضوء الاقتصاد المعرفي، وفي الأخير جاءت المعوقات المرتبطة بمستخدمي نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، منها: إنشاء صندوق دعم مالي للاستثمار في نتائج البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي، وحثّ المؤسسات والشركات الحكومية والخاصة لتخصيص نسبة من الأرباح لدعم هذا الصندوق، ومنح مزيدًا من الاستقلالية والمرونة للجامعات الأهلية في الإجراءات المستخدمة في دعم الإنفاق على البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي، ومن المقترحات أيضًا، صياغة المعايير الموضوعية واللازمة لتحديد أولويات البحث العلمي، حيث بينت النتائج أنّ غياب تلك المعايير يعتبر من المعوقات المرتبطة بمنتجي البحوث في ضوء الاقتصاد المعرفي.

- **دراسة عبد الغني. (٢٠٢٠):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ماهية الاقتصاد المعرفي وطبيعته والفرق بينه وبين الاقتصاد التقليدي والكشف عن أهم التغيرات التي طرأت على مفهوم الاقتصاد التقليدي، وتسليط الضوء على انتشار آلية جديدة بحافز جديد في الاقتصاد العالمي تستند إلى التقدم التقني والمعرفة المعلوماتية. وركّزت الدراسة على تحليل خصائص اقتصاد المعرفة وتميزه عن الاقتصاد التقليدي وبيان مؤشرات القياس الخاصة به.

وخلصت الدراسة إلى أنّ منتج الثورة المعلوماتية لهذا النوع من الاقتصاد المعرفي يخضع لحلقات طويلة ومتراكمة ومختلفة على جانبي التكلفة والعائد، حيث يحقق زيادة فريدة في القيمة الاقتصادية لمكوناته. وقد اعتمدت عملية التحليل على معالجة المعلومات من خلال قياس دالة

التكلفة والعائد وتعظيم القيمة، ومعالجة العلاقة العكسية المتبادلة وفقًا لوجهة النظر الاقتصادية، كما بينت الدراسة دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق ميزة تنافسية دولية أفضل وحللت الدراسة مكانة مصر في التنافسية العالمية وفقاً لمؤشرات GCI الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

– **دراسة عبد الله. (٢٠٢٠):** ترسيخاً لكيفية الاستفادة من اقتصاد المعرفة قدمت الدراسة اقتراحًا لكيفية تطوير التعليم تماشياً مع متطلبات المعاصرة لاستثمار المعرفة وتعليم الطالب كيفية وضع الأفكار وحمايتها كجزء من منظومة اقتصاد المعرفة. كما هدفت الدراسة إلى التركيز على كيفية مساهمة التعليم في بناء اقتصاد المعرفة بالتركيز على تنمية القدرات الابتكارية والإبداعية للطلاب في جميع المراحل الدراسية ما قبل وبعد التعليم الجامعي وحتى الدراسات العليا والبحوث، وإقامة الدلائل على فاعليتها. لتحقيق ذلك قامت خطة الدراسة على استخدم البحث المنهج الاستقرائي لحل تلك الإشكالية بتقديم اقتراح لكيفية مساهمة التعليم في بناء مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه وأدواته ليتركز في ذهن وخبرة الطالب مدى فاعلية تنمية القدرات الابتكارية والإبداعية وأهميتها في مستقبله المهني. وكان من أهم النتائج هو اقتراح تطوير العملية التعليمية بما يحقق التكامل بين مفهوم تنمية القدرات الابتكارية مع مفهوم اقتصاد المعرفة المعاصر.

–**دراسة العلياني، العمري، والعقيلي.** Al-Olayani, El Emary & Aqili **(٢٠٢١):** هدفت هذه الدراسة إلى تعرف الدور الفعلي لممارسات إدارة المعرفة بجامعة الملك عبد العزيز في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في ظل النظام الجامعي الحديث ورؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الكمي والنوعي والاستبانة كأداة للدراسة. وتكونت عينة الدراسة من ٧٢٦ عضواً من أعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية في الجامعة. وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على معوقات تطوير ممارسات إدارة المعرفة في جامعة الملك عبد العزيز بدرجة عالية. كما أنّ أفراد عينة الدراسة وافقوا على متطلبات تطوير ممارسات إدارة المعرفة في جامعة الملك عبد العزيز بدرجة عالية جداً.

– **دراسة الغامدي والزهراني. (٢٠٢٢):** هدفت الدراسة إلى تعرف تحديات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر القيادات الأكاديمية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وقد وزعت الاستبانة على القيادات الأكاديمية بجامعة الملك سعود، وتم استرداد (٦٤) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

وأظهرت النتائج أنّ عينة الدراسة موافقون بدرجة عالية على بعد التحديات الإدارية بمتوسط حسابي (٣.٣٢)، حيث كانت تحديات الاستقلال الإداري في المرتبة الأولى، ثم جاء في المرتبة الثانية بعد التحديات المالية بمتوسط حسابي (٣.٢٩) وبدرجة موافقة عالية أيضًا، بينما أتى في المرتبة الثالثة بعد التحديات الأكاديمية بمتوسط حسابي (٣.١٥) وبدرجة موافقة متوسطة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من سبل التغلب على تحديات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية وكان من أبرزها في الجانب الإداري: أن يتم إصدار لائحة تنفيذية لنظام الجامعات المستقلة، وأن يتم تفعيل حوكمة الجامعات، وأن يتم تطبيق استقلالية الجامعات الإدارية على مراحل زمنية محددة.

وفيما يتعلق بأهم سبل التغلب على التحديات الأكاديمية: دعم مشاركة أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات العلمية. وضع لوائح خاصة بتنظيم الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

وفيما يتعلق بأهم سبل التغلب على التحديات المالية: السماح للجامعات بوضع قواعدها ولوائحها المالية بحسب أهدافها، وتخصيص دعم حكومي مالي لتأسيس أوقاف ومشاريع استثمارية لتحقيق الاستقلال المالي للجامعات.

وقد ذكر عدد من القيادات عدداً من التوصيات أهمها: فك الارتباط بمنظومة الرقابة الحكومية إلى جانب تفعيل حوكمة الجامعات، وتحديد الفترة الزمنية المناسبة للمناصب القيادية، وإيجاد آلية فعّالة لاختيار العمداء ورؤساء الأقسام حتى من خارج المؤسسة التعليمية، ووضع معايير لتقييم مخرجات الأقسام الأكاديمية بما يتناسب مع التوجه لاستقلالية الجامعات، وأن يتم ربط الدعم المالي للجامعات بمعايير ترتبط بالتخصص وجودة المخرجات.

- **دراسة يوسفي. (٢٠٢٢):** تحاول هذه الدراسة تحليل آليات اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة بعد التطورات العلمية العالمية الهائلة في التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال التي دفعت أغلب مسيري المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة إلى اعتماد المعرفة كعنصر إنتاج محوري جديد. إضافة إلى ذلك، تقترح بعض السبل لتيسير وتسريع اندماج الجزائر في هذا الاقتصاد الجديد كزيادة مستخدمي الشبكة العالمية العنكبوتية للمعلومات (الإنترنت)، تطوير نظم التعليم والبحث والابتكار، إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري، الاهتمام بالتعّلم مدى الحياة، ردم الهواة المعرفية بين الرجال والنساء، تقليص تعداد الفقراء الجزائريين مع تأمين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية،

تثمين دور التعليم النظامي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

- **دراسة محيي الدين وآخرون، Mohiuddin et al (٢٠٢٣):** تبحث هذه الدراسة في الممارسات الحالية لمؤسسات التعليم العالي وتحلل إنجازاتها والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الرؤية لتطوير التعليم العالي لدورة المراجعة الأولى (٢٠١٦–٢٠٢٠) للرؤية. تم إجراء مقابلات واستطلاعات مع خبراء أكاديميين شارك فيها مشاركين من أفضل عشر جامعات سعودية لمعرفة كيف تساهم هذه المؤسسات في تقدم الرؤية باستخدام نهج مبتكر، والتوفيق بين إمكانات مؤسسات التعليم العالي وأولوياتها وأهداف التعليم العالي للرؤية لتحديد التقدم التنموي.

تكشف النتائج أنّ الأولويات الأكثر طلبًا هي المناهج الحديثة الجديدة، ونتائج التعلم الأكاديمي القائم على الصناعة، والخريجين المهرة، وتطوير أعضاء هيئة التدريس، والأبحاث المبتكرة، والتعاون بين الجامعات الأجنبية، والاعتمادات، والتعلم مدى الحياة مع التركيز على المهارات المستقبلية. ويعمل اتجاه هذه الأولويات على تطوير التعليم العالي، وتحسين الكفاءة المهنية، وسد الفجوات بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات السوق المتزايدة، وتنشيط الجامعات، والارتباط بمجتمع المعرفة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع هذه الدراسة من عدة جوانب، حيث تناولت بعض الدراسات موضوع استقلالية الجامعات وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية مثل دراسة البصير (٢٠٢١) ودراسة الحمدان والبقمي (٢٠١٩)، كما تناولت دراسات أخرى موضوع اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية مثل دراسة عبد الغني (٢٠٢٠) ودراسة يوسفي (٢٠٢٢).

وقد تناولت بعض الدراسات موضوع العلاقة بين استقلالية الجامعات وتطبيق مبادئ إدارة المعرفة فيها مثل دراسة العلياني وآخرون (٢٠٢١)، كما تناولت دراسات أخرى موضوع أثر تطبيق مبادئ اقتصاد المعرفة على تحقيق المزايا التنافسية في الجامعات مثل دراسة الشهراني (٢٠٢٠).

وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في بناء إطارها النظري وتحديد متغيراتها وأدوات قياسها، إذ تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع استقلالية الجامعات واقتصاد المعرفة وعلاقتهما بتحسين جودة المخرجات التعليمية وتلبية احتياجات سوق العمل.

كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد أدوات القياس والمنهج المستخدم، حيث اعتمدت معظم الدراسات السابقة على استبانة كأداة للدراسة والمنهج الوصفي التحليلي.

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على جامعة الملك عبد العزيز ودور استقلاليتها وتفعيل اقتصاد المعرفة فيها بالأخص، بينما تناولت الدراسات الأخرى الجامعات السعودية بشكل عام. كما ربطت هذه الدراسة بين متغيراتها وأهداف رؤية ٢٠٣٠.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أ-منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي "يهتم بتحديد الواقع وجمع الحقائق عنه وتحليل بعض جوانبه، بما يساهم في العمل على تطويره" (أبو النصر، ٢٠٠٤)، وذلك لملائمته لأهداف الدراسة.

ب-أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لهذه الدراسة لملائمتها لهدف الدراسة، وهو التعرف على أثر استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة في تحسين جودة مخرجات التعلم وتلبية متطلبات سوق العمل وفق رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

جـ- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

١. **البرنامج الإحصائي** SPSS وذلك لتحليل البيانات التي يتم استخراجها من العينة.
٢. التكرارات والنسب المئوية: وذلك لوصف خصائص أفراد العينة، وتحديد استجاباتهم إزاء المحاور الرئيسية التي تضمنتها أداة الدراسة بواسطة النسب المئوية.
٣. **حساب المتوسط الحسابي:** وذلك لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة إزاء موضوع الدراسة، واستخراج متوسط الترتيب لكل عبارة من عبارات تلك المحاور.
٤. **الانحراف المعياري:** لقياس مدى التشتت في إجابات العينة إزاء كل عبارة من عبارات الاستبانة.
٥. **معامل ارتباط بيرسون:** لتحديد مدى صدق استجابات العينة.
٦. **تحليل التباين الأحادي** ANOVA: لتحديد دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة.

د- مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز.

هـ- عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة (٥٦) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز، تم اختيارهم بطريقة عشوائية. يعكس الجدول (١) توزع أفراد العينة من حيث النوع.

الجدول (١) توزع أفراد العينة من حيث النوع (ن=٥٣)

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٧	١٢.٥
أنثى	٤٩	٨٧.٥
المجموع	٥٦	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25

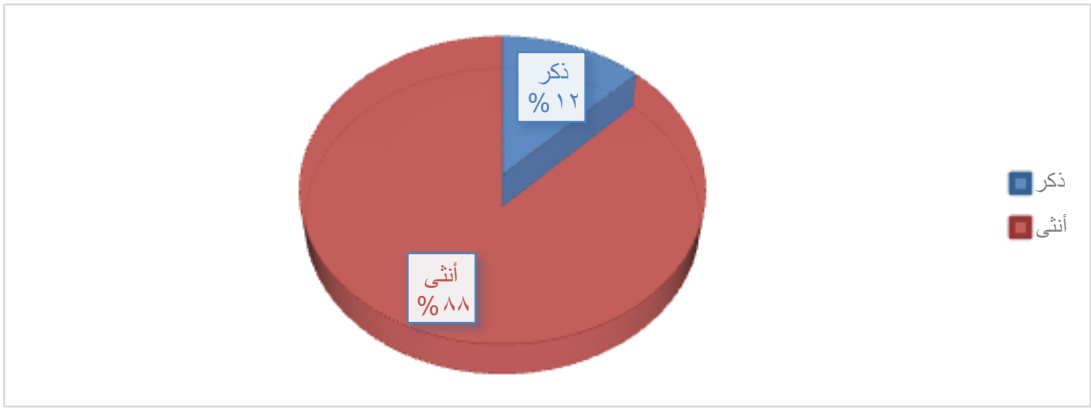

الشكل (٣): توزع أفراد العينة من حيث النوع (نسبة مئوية)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25

نجد من الجدول والشكل السابقين أنّ الغالبية العظمى من عينة الدراسة هم من الإناث، حيث بلغ عددهنّ ٤٩ أنثى بنسبة ٨٨%، أمّا الذكور فكان عددهم ٧ ذكور بنسبة ١٢%. أما من حيث الرتبة الأكاديمية، فيتم توضيحها في الجدول (٢).

الجدول (٢) توزع أفراد العينة من حيث الرتبة الأكاديمية (ن=٥٣)

الرتبة الأكاديمية	التكرار	النسبة المئوية
محاضر	١٣	٢٣.٢
أستاذ مساعد	١٥	٢٦.٨
أستاذ مشارك	٢٠	٣٥.٧
أستاذ	٨	١٤.٣
المجموع	٥٦	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25

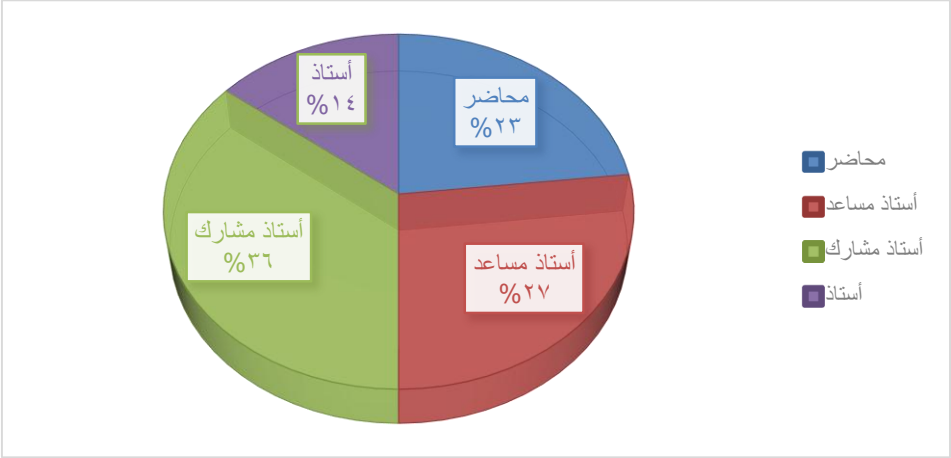

الشكل (٤): توزع أفراد العينة من حيث الرتبة الأكاديمية (نسبة مئوية)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25

كما نرى من الشكل والجدول السابقين، فإنّ هناك تقارب بين أفراد العينة من حيث الرتبة الأكاديمية، فنجد أنّ فئة الأستاذ المشارك تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٣٦%، تليها فئة الأستاذ المساعد بنسبة ٢٧%، ثم فئة المحاضر بنسبة ٢٣%، وأخيرًا فئة الأستاذ بنسبة ١٤%. يعكس الجدول (٣) سنوات الخبرة التي يمكن ملاحظتها بين أفراد العينة.

الجدول (٣): توزع أفراد العينة من حيث سنوات الخبرة (ن=٥٣)

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	٨	١٦.١
من ٦ إلى ١٠ سنوات	١١	١٩.٦
من ١١ إلى ١٥ سنة	١٧	٣٠.٤
من ١٦ إلى ٢٠ سنة	٤	٧.١
أكثر من ٢٠ سنة	١٥	٢٦.٨
المجموع	٥٦	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25.

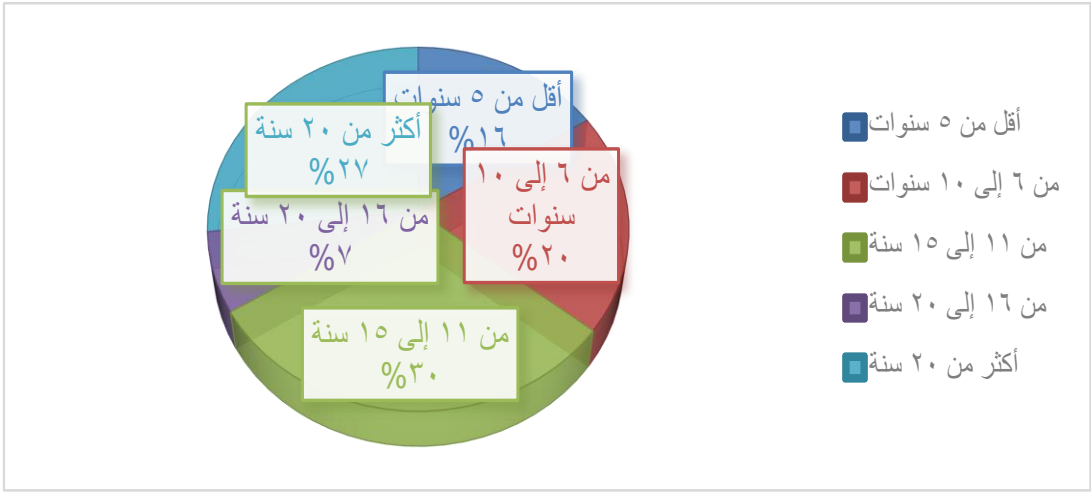

الشكل (٥): توزع أفراد العينة من حيث سنوات الخبرة (نسبة مئوية)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25.

نجد من الجدول والشكل السابقين، توزع أفراد العينة من حيث سنوات الخبرة، ونجد أنّ الفئة من ١١ إلى ١٥ سنة تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٣٠%، تليها فئة الأفراد الذين يتمتعون بخبرة تزيد عن ٢٠ سنة بنسبة ٢٧%، ثم الفئة من ٦ إلى ١٠ سنوات بنسبة ٢٠%، ثم فئة الأفراد الذين يتمتعون بخبرة تقل عن ٥ سنوات بنسبة ١٦%، وأخيرًا الفئة من ١٦ إلى ٢٠ سنة بنسبة ٧%، مما يدل على امتلاك عينة الدراسة درجة عالية من الخبرة الأكاديمية.

و- صدق وثبات أداة الدراسة:

أولاً- صدق المحكمين:

تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على عددٍ من الدكاترة والمختصين في جامعة الملك عبد العزيز بهدف الاستماع لملاحظاتهم والأخذ بآرائهم وضبط الاستبيان، وبذلك صار بشكله النهائي.

ثانيًا- صدق الاتساق الداخلي:

بهدف التحقق من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة)، وقياس درجة الصدق الذي تتمتع به، تم تطبيق اختبار الارتباط (بيرسون) لكل محور مع العبارات الخاصة به، والموضّح في الجداول (٤، ٥، ٦ و٧).

الجدول (٤): ارتباط المحور الأول (استقلالية الجامعة) مع كل عبارة من عباراته (ن=٥٣)

م	العبارة	معامل بيرسون	Sig. (2-tailed)
١	تمتلك الجامعة حرية اختيار هيكلها التنظيمي والإداري بما يتناسب مع تخصصاتها ووظائفها.	٧١٧.**	٠٠٠.
٢	تتمتع الجامعة بالاستقلالية في صياغة تشريعاتها ولوائحها التنظيمية، حيث تمارس الجامعة حرية تعيين الإداريين وأعضاء الهيئة التدريسية وفقًا لمعايير معلنة تضعها الجامعة.	٦٥٠.**	٠٠٠.
٣	تمتلك الجامعة صلاحية تأسيس شركات استثمارية تابعة لها.	٦٩٦.**	٠٠٠.
٤	يحق للجامعة امتلاك مبانيها وأصولها المادية الأخرى.	٧٣١.**	٠٠٠.
٥	يحق للجامعة قبول التبرعات والهبات دون الحاجة إلى موافقات خارجية.	٦١١.**	٠٠٠.
٦	تمارس الجامعة حرية التصرف المالي في عوائد الأوقاف التابعة لها.	٦٥٦.**	٠٠٠.
٧	تتمتع الجامعة بالحرية التامة في وضع شروط قبول الطلاب والطالبات الملتحقين بها في كافة البرامج الأكاديمية.	٧١٥.**	٠٠٠.
٨	تتولى الجامعة تحديد أعداد الطلاب والطلاب المقبولين في كافة البرامج الأكاديمية (البكالوريوس، الدراسات العليا) بما يتوافق مع إمكاناتها.	٦٥٤.**	٠٠٠.
٩	تمتلك الجامعة حرية إنشاء كراسي بحث جديدة.	٦٨٠.**	٠٠٠.
١٠	يمتلك أعضاء هيئة التدريس حرية تحديد طريقة تقويم الطلاب والطالبات بحسب ما يرونه مناسبًا.	٤٩٦.**	٠٠٠.
١١	تتمتع الجامعة بصلاحية وضع معايير لجودة البحث العلمي تتفق مع المعايير الدولية، (مثل: مؤشرات الاقتباس، براءات الاختراع،...إلخ).	٦٤٦.**	٠٠٠.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25.

كما نرى من الجدول السابق، يتمتع المحور بدرجة عالية من الاتساق الداخلي مع عباراته، حيث تراوح معامل الارتباط بين ٠.٤٩٦ و٠.٧٣١، مما يدل على صدق استجابات أفراد العينة على المحور الأول.

الجدول (٥): ارتباط المحور الثاني (اقتصاد المعرفة) مع كل عبارة من عباراته (ن=٥٣)

م	العبارة	معامل بيرسون	Sig. (2-tailed)
١	يعد دمج تكنولوجيا المعلومات فى البرامج الدراسية مهمًا.	٦٩١.**	٠٠٠.
٢	التركيز على إكساب الخريج المهارات المنسجمة مع التطورات التكنولوجية.	٧٣٣.**	٠٠٠.
٣	التطوير المستمر لأساليب التعلم.	٥٧٢.**	٠٠٠.
٤	تنظيم تشريعات بحثية تتناسب مع متطلبات عصر المعرفة.	٨٣٧.**	٠٠٠.
٥	رفع مستوى الوعى لدى الباحثين بأهمية اقتصاد المعرفة.	٧٧٩.**	٠٠٠.
٦	توفير بيئة أساسية للاتصالات داخل الجامعة مرتبطة بالمراكز البحثية العالمية.	٨٧٠.**	٠٠٠.
٧	الاستثمار في العنصر البشري من خلال الإنفاق المتزايد على البحث العلمي لتعزيز المعرفة.	٨٠٩.**	٠٠٠.

م	العبارة	معامل بيرسون	Sig. (2-tailed)
٨	إتاحة الفرصة أمام أعضاء الهيئة التدريسية للالتقاء بنظرائهم في الجامعات المتقدمة.	.٨٥١**	.٠٠٠
٩	الاستعانة بالخبراء من الخارج فى المراكز البحثية التخصصية.	.٨٣٥**	.٠٠٠
١٠	إدماج تكنولوجيا المعلومات في التدريب على جميع المستويات العلمية والعملية.	.٨٣٩**	.٠٠٠
١١	تسويق الإبداع العلمى لأعضاء هيئة التدريس.	.٨٤٨**	.٠٠٠
١٢	توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة للتعلم الذاتي.	.٧٥٥**	.٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25

كما نرى من الجدول السابق، يتمتع المحور بدرجة عالية من الاتساق الداخلي مع عباراته، حيث تراوح معامل الارتباط بين ٠.٥٧٢ و٠.٨٧٠، مما يدل على صدق استجابات أفراد العينة على المحور الثاني.

الجدول (٦): ارتباط المحور الثالث (جودة مخرجات التعلم) مع كل عبارة من عباراته (ن=٥٣)

م	العبارة	معامل بيرسون	Sig. (2-tailed)
١	تزويد خريجى الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم فى بداية التعيين.	.٧٦٥**	.٠٠٠
٢	معرفة الجامعة بالخبرات النوعية اللازم توافرها في الخريجين، والتي تتناسب مع حاجة مؤسسات المجتمع.	.٨١٥**	.٠٠٠
٣	تتابع الجامعة مستوى أداء الخريجين في المؤسسات التي يعملون بها، لتحديد جوانب الضعف فى مهاراتهم، والعمل على معالجتها.	.٨٢٨**	.٠٠٠
٤	استحداث التخصصات العلمية التى تتلاءم مع حاجة المجتمع.	.٧٧٤**	.٠٠٠
٥	تتلاءم خطة الجامعة البحثية مع حاجات ومشاكل المجتمع.	.٧٨٨**	.٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25

كما نرى من الجدول السابق، يتمتع المحور بدرجة عالية من الاتساق الداخلي مع عباراته، حيث تراوح معامل الارتباط بين ٠.٧٦٥ و٠.٨٢٨، مما يدل على صدق استجابات أفراد العينة على المحور الثالث.

الجدول (٧): ارتباط المحور الرابع (متطلبات سوق العمل) مع كل عبارة من عباراته (ن=٥٣)

م	العبارة	معامل بيرسون	Sig. (2-tailed)
١	يساعد التكوين الجامعى الطالب على أداء عمله بكفاءة.	.٧٣٢**	.٠٠٠
٢	يمتلك الخريج المعرفة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعى.	.٨٥٣**	.٠٠٠
٣	يمتلك الخريج القدرة على الابتكار والإبداع المهني.	.٨٥٨**	.٠٠٠
٤	يمتلك الخريج القدرة على التعاون والعمل الجماعى.	.٨٦٢**	.٠٠٠
٥	يمتلك الخريجون القدرة على تنظيم الوقت فى العمل.	.٨٥٦**	.٠٠٠
٦	يدرك الخريجون المسؤولية المهنية والأخلاقية.	.٨٩٣**	.٠٠٠
٧	يمتلك الخريجون القدرة على توظيف المعرفة التى يمتلكونها.	.٨٣٦**	.٠٠٠

م	العبارة	معامل بيرسون	Sig. (2-tailed)
٨	يمتلك الخريجون الخبرة العلمية الملاءمة لاحتياجات المجتمع.	.٨٦٢**	.٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25

كما نرى من الجدول السابق، يتمتع المحور بدرجة عالية من الاتساق الداخلي مع عباراته، حيث تراوح معامل الارتباط بين ٠.٧٣٢ و٠.٨٩٣، مما يدل على صدق استجابات أفراد العينة على المحور الرابع. ومنه نستنتج صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

ثالثًا– ثبات أداة الدراسة:

بهدف التأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، تم تطبيق معادلة ألفا كرونباخ على كل محور من محاور الاستبيان بشكلٍ منفصل، ومن ثم على جميع عبارات الاستبيان معًا. يعكس الجدول (٨) نتائج اختبار ألفا كرونباخ.

الجدول (٨) قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان (ن=٥٣)

المحور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
استقلالية الجامعة	١١	.٨٦٧
اقتصاد المعرفة	١٢	.٩٤٢
جودة مخرجات التعلم	٥	.٨٥٢
متطلبات سوق العمل	٨	.٩٤١
الاستبيان ككل	٣٦	.٩٥٢

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25

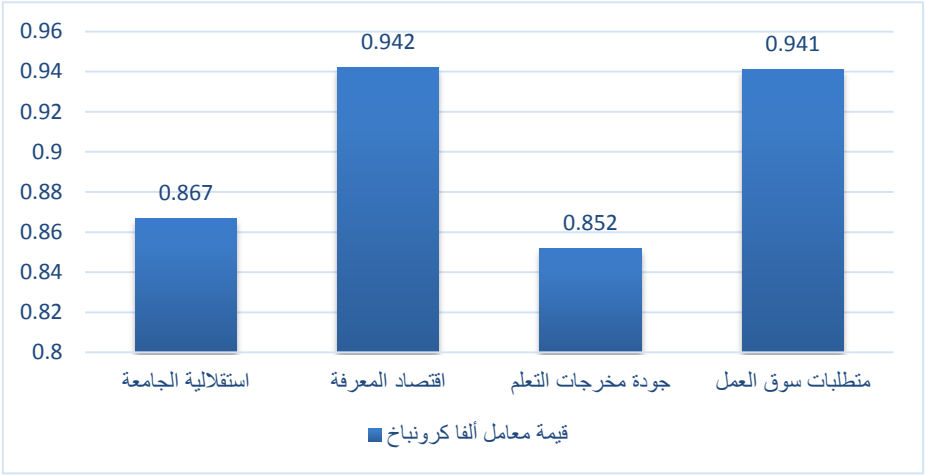

الشكل (٦): قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25

كما نرى من الجدول والشكل السابقين، أنّ الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، فقد بلغت قيمة ألفا كرونباخ ٠.٩٤٢ لمحور اقتصاد المعرفة، ويليه محور متطلبات سوق العمل بفارقٍ بسيط بنسبة ٠.٩٤١، ثم محور استقلالية الجامعة بنسبة ٠.٨٦٧، وأخيرًا محور جودة مخرجات العلم بنسبة ٠.٨٥٢. وبلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل بجميع عباراته ٠.٩٥٢ مما يشير إلى درجة عالية من الثبات. ومنه فإنّ قد ثبت الصدق والثبات لأداة الدراسة.

نتائج الدراسة:

أ- الإحصاءات الوصفية:

الإحصاءات الوصفية هي فرع من فروع الإحصاء يهتم بتجميع وتحليل البيانات ووصفها بطرق كمية، مما يساعدنا في فهم الظواهر والمتغيرات المختلفة في مجموعة البيانات.

تعتمد الإحصاءات الوصفية على تجميع البيانات الكمية، مثل الأعداد والنسب والمتوسطات، وتحويلها إلى معلومات مفيدة وقابلة للتحليل. وتشمل الأساليب الإحصائية الوصفية حساب المتوسطات والانحراف المعياري وغيرها، التي تستخدم لتحليل البيانات واستخلاص النتائج الهامة والتوصل إلى استنتاجات مبنية على الأدلة. تعرض الجداول (٩، ١٠، ١١ و١٢) الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لكل محور من محاور الاستبيان.

الجدول (٩): الإحصاءات الوصفية للمحور الأول (استقلالية الجامعة) (ن=٥٣)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تمتلك الجامعة حرية اختيار هيكلها التنظيمي والإداري بما يتناسب مع تخصصاتها ووظائفها.	3.95	.862
٢	تتمتع الجامعة بالاستقلالية في صياغة تشريعاتها ولوائحها التنظيمية، حيث تمارس الجامعة حرية تعيين الإداريين وأعضاء الهيئة التدريسية وفقًا لمعايير معلنة تضعها الجامعة.	3.88	.974
٣	تمتلك الجامعة صلاحية تأسيس شركات استثمارية تابعة لها.	3.75	.995
٤	يحق للجامعة امتلاك مبانيها وأصولها المادية الأخرى.	3.82	.897
٥	يحق للجامعة قبول التبرعات والهبات دون الحاجة إلى موافقات خارجية.	3.38	1.088
٦	تمارس الجامعة حرية التصرف المالى فى عوائد الأوقاف التابعة لها.	3.43	.912
٧	تتمتع الجامعة بالحرية التامة في وضع شروط قبول الطلاب والطالبات الملتحقين بها فى كافة البرامج الأكاديمية.	3.89	.908
٨	تتولى الجامعة تحديد أعداد الطلاب والطلاب المقبولين في كافة البرامج الأكاديمية (البكالوريوس، الدراسات العليا) بما يتوافق مع إمكاناتها.	4.14	.903

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٩	تمتلك الجامعة حرية إنشاء كراسى بحث جديدة.	4.09	.745
١٠	يمتلك أعضاء هيئة التدريس حرية تحديد طريقة تقويم الطلاب والطالبات بحسب ما يرونه مناسبًا.	3.87	.854
١١	تتمتع الجامعة بصلاحية وضع معايير لجودة البحث العلمي تتفق مع المعايير الدولية، (مثل: مؤشرات الاقتباس، براءات الاختراع،...إلخ).	4.14	.724
	المحور الأول ككل	**3.85**	**.591**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25.

يعكس الجدول السابق الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لكل عبارة من عبارات المحور الأول (استقلالية الجامعة)، وللمحور ككل. نجد أنّ معظم استجابات عينة الدراسة تتراوح بين ٣.٣٨ للعبارة "يحق للجامعة قبول التبرعات والهبات دون الحاجة إلى موافقات خارجية" و٤.١٤ للعبارتين "تتولى الجامعة تحديد أعداد الطلاب والطلاب المقبولين في كافة البرامج الأكاديمية (البكالوريوس، الدراسات العليا) بما يتوافق مع إمكاناتها" و"تتمتع الجامعة بصلاحية وضع معايير لجودة البحث العلمي تتفق مع المعايير الدولية، (مثل: مؤشرات الاقتباس، براءات الاختراع،...إلخ)"، وبلغ متوسط استجابة أفراد العينة ٣.٨٥ للمحور الأول، مما يدل على أنّ أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة على أنّ جامعة الملك عبد العزيز تتمتع باستقلالية عالية، ويؤكدّون على أهمية استقلال الجامعات.

الجدول (١٠): الإحصاءات الوصفية للمحور الثاني (اقتصاد المعرفة) (ن=٥٣)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يعد دمج تكنولوجيا المعلومات فى البرامج الدراسية مهمًا.	4.55	.570
٢	التركيز على إكساب الخريج المهارات المنسجمة مع التطورات التكنولوجية.	4.55	.570
٣	التطوير المستمر لأساليب التعلم.	4.38	.702
٤	تنظيم تشريعات بحثية تتناسب مع متطلبات عصر المعرفة.	4.27	.798
٥	رفع مستوى الوعي لدى الباحثين بأهمية اقتصاد المعرفة.	4.27	.726
٦	توفير بيئة أساسية للاتصالات داخل الجامعة مرتبطة بالمراكز البحثية العالمية.	4.07	1.006
٧	الاستثمار في العنصر البشري من خلال الإنفاق المتزايد على البحث العلمي لتعزيز المعرفة.	4.09	.978
٨	إتاحة الفرصة أمام أعضاء الهيئة التدريسية للالتقاء بنظرائهم في الجامعات المتقدمة.	4.02	.981

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٩	الاستعانة بالخبراء من الخارج فى المراكز البحثية التخصصية.	3.95	1.034
١٠	إدماج تكنولوجيا المعلومات في التدريب على جميع المستويات العلمية والعملية.	4.00	1.009
١١	تسويق الإبداع العلمى لأعضاء هيئة التدريس.	3.89	1.107
١٢	توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة للتعلم الذاتي.	4.04	1.008
	المحور الثاني ككل	**4.17**	**.696**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25.

يعكس الجدول السابق الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لكل عبارة من عبارات المحور الثاني (اقتصاد المعرفة)، وللمحور ككل. نجد أنّ معظم استجابات عينة الدراسة تتراوح بين ٣.٨٩ للعبارة "تسويق الإبداع العلمي لأعضاء هيئة التدريس" و٤.٥٥ للعبارتين "يعد دمج تكنولوجيا المعلومات في البرامج الدراسية مهمًا" و"التركيز على إكساب الخريج المهارات المنسجمة مع التطورات التكنولوجية"، وبلغ متوسط استجابة أفراد العينة ٤.١٧ للمحور الثاني، مما يدل على أنّ أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة على أهمية التحول إلى اقتصاد المعرفة.

الجدول (١١): الإحصاءات الوصفية للمحور الثالث (جودة مخرجات التعلم) (ن=٥٣)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تزويد خريجي الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين.	4.05	.818
٢	معرفة الجامعة بالخبرات النوعية اللازم توافرها في الخريجين، والتي تتناسب مع حاجة مؤسسات المجتمع.	4.09	.880
٣	تتابع الجامعة مستوى أداء الخريجين في المؤسسات التي يعملون بها، لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم، والعمل على معالجتها.	3.55	1.025
٤	استحداث التخصصات العلمية التي تتلاءم مع حاجة المجتمع.	4.07	.806
٥	تتلاءم خطة الجامعة البحثية مع حاجات ومشاكل المجتمع.	3.77	.972
	المحور الثالث ككل	**3.91**	**.716**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25.

يعكس الجدول السابق الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لكل عبارة من عبارات المحور الثالث (جودة مخرجات التعلم)، وللمحور ككل. نجد أنّ معظم استجابات عينة الدراسة تتراوح بين ٣.٥٥ للعبارة "تتابع الجامعة مستوى أداء الخريجين في المؤسسات التي يعملون بها، لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم، والعمل على معالجتها" و٤.٠٩ للعبارة "معرفة الجامعة بالخبرات النوعية اللازم توافرها في الخريجين، والتي تتناسب مع

حاجة مؤسسات المجتمع"، وبلغ متوسط استجابة أفراد العينة ٣.٩١ للمحور الرابع، مما يدل على أنّ أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة على ضرورة وأهمية تحسين مخرجات التعلم.

الجدول (١٢): الإحصاءات الوصفية للمحور الرابع (متطلبات سوق العمل) (ن=٥٣)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يساعد التكوين الجامعى الطالب على أداء عمله بكفاءة.	4.02	.751
٢	يمتلك الخريج المعرفة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعى.	3.50	.915
٣	يمتلك الخريج القدرة على الابتكار والإبداع المهنى.	3.62	.945
٤	يمتلك الخريج القدرة على التعاون والعمل الجماعى.	4.05	.699
٥	يمتلك الخريجون القدرة على تنظيم الوقت فى العمل.	3.82	.765
٦	يدرك الخريجون المسؤولية المهنية والأخلاقية.	3.84	.757
٧	يمتلك الخريجون القدرة على توظيف المعرفة التى يمتلكونها.	3.82	.811
٨	يمتلك الخريجون الخبرة العلمية الملاءمة لاحتياجات المجتمع.	3.86	.841
	المحور الرابع ككل	**3.82**	**.685**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25.

يعكس الجدول السابق الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لكل عبارة من عبارات المحور الرابع (متطلبات سوق العمل)، وللمحور ككل. نجد أنّ معظم استجابات عينة الدراسة تتراوح بين ٣.٦٢ للعبارة "يمتلك الخريج القدرة على الابتكار والإبداع المهني" و٤.٠٥ للعبارة "يمتلك الخريج القدرة على التعاون والعمل الجماعي"، وبلغ متوسط استجابة أفراد العينة ٣.٨٢ للمحور الرابع، مما يدل على أنّ أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة على أهمية التكوين الجامعي ودوره في الإيفاء بمتطلبات سوق العمل.

ب- الإجابة عن أسئلة الدراسة:

١. السؤال الأول: ما العلاقة بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة؟

بهدف الإجابة على هذا السؤال، تمت دراسة تحليل التباين الأحادي ANOVA لتحديد دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لكل من استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة، والموضح في الجدول (١٣).

الجدول (١٣): تحليل التباين الأحادي ANOVA
بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة

ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.

1	Regression	5.258	1	5.258	13.255	.001[b]
	Residual	21.421	54	.397		
	Total	26.679	55			

a. Dependent Variable: اقتصاد المعرفة

b. Predictors: (Constant), استقلال الجامعة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25.

يتضح من نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA وجود أثر ذو دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة. يُلاحظ أن متوسط المربعات المتوقعة (Mean Square) للتأثير الاستقلالي لجامعة الملك عبد العزيز على تفعيل اقتصاد المعرفة هو ٥.٢٥٨، وقد تم احتساب قيمة الاختبار F وهي تساوي ١٣.٢٥٥. يتم استنتاج هذه النتائج بناءً على مستوى الدلالة الإحصائية الذي يبلغ ٠.٠٠١ (Sig. =.001b).

بناءً على هذه النتائج، يمكننا أن نستنتج أنّ استقلالية جامعة الملك عبد العزيز لها تأثير إيجابي وملموس على تفعيل اقتصاد المعرفة. يشير متوسط المربعات المتوقعة العالي والقيمة المرتفعة لاختبار F إلى أنّ هناك تأثير قوي ومعنوي لاستقلالية الجامعة على تفعيل اقتصاد المعرفة.

بالتالي، يمكن أن نستنتج أن استقلالية جامعة الملك عبد العزيز تلعب دورًا هامًا في تعزيز تفعيل اقتصاد المعرفة. قد تسهم الاستقلالية في تعزيز البحث العلمي والابتكار وتطوير المهارات والمعرفة في الجامعة، مما ينتج عنه تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المجتمع.

٢. السؤال الثاني: ما أثر استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة في تحسين جودة مخرجات التعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

بهدف الإجابة على هذا السؤال، تمت دراسة تحليل التباين الأحادي ANOVA لتحديد دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لكل من استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتحسين جودة مخرجات التعلم، والموضح في الجدول (١٤)، وأيضًا دراسة تحليل التباين الأحادي

ANOVA لتحديد دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لكل من تفعيل اقتصاد المعرفة وتحسين جودة مخرجات التعلم، والموضح في الجدول (١٥).

الجدول (١٤): تحليل التباين الأحادي ANOVA

بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتحسين مخرجات التعلم

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.420	1	6.420	15.891	.000b
	Residual	21.817	54	.404		
	Total	28.237	55			

a. Dependent Variable: تحسين مخرجات التعلم

b. Predictors: (Constant), استقلالية جامعة الملك عبد العزيز

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25

الجدول (١٥): تحليل التباين الأحادي ANOVA

بين تفعيل اقتصاد المعرفة وتحسين مخرجات التعلم

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.151	1	13.151	47.073	.000b
	Residual	15.086	54	.279		
	Total	28.237	55			

a. Dependent Variable: تحسين مخرجات التعلم

b. Predictors: (Constant), تفعيل اقتصاد المعرفة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25.

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA إلى أنّ استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة لهما أثر ذو دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تحسين جودة مخرجات التعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. تظهر القيم الموضحة في الجدول

(١٤) أنّ استقلالية الجامعة تسهم في تحسين مخرجات التعلم، حيث يكون لها تأثير إيجابي ومعنوي بقيمة F = 15.891 وقيمة p < 0.001. وبالمثل، يوضح الجدول (١٥) أنّ تفعيل اقتصاد المعرفة يلعب دورًا مهمًا في تحسين جودة مخرجات التعلم، حيث يكون له أثر ذو دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) بقيمة F = 47.073 وقيمة p < 0.001.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول أنّ استقلالية الجامعة وتفعيل اقتصاد المعرفة يعتبران عوامل مؤثرة في تحسين جودة مخرجات التعلم. يشير ذلك إلى أنّ وجود بيئة جامعية مستقلة ومتطورة، بالإضافة إلى تعزيز روح الابتكار والتطوير، يمكن أن يسهم في تعزيز مستوى التعلم وتطوير المهارات والمعرفة لدى الطلاب.

ومن المهم أن يركز صانعو القرار في المجال التعليمي على تعزيز استقلالية الجامعات وتفعيل اقتصاد المعرفة كأولويات استراتيجية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز البحث العلمي وتطوير البنية التحتية للجامعات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي والتجاري لتعزيز نقل المعرفة وتطبيقها في المجتمع.

من الواضح أنّ استقلالية الجامعة وتفعيل اقتصاد المعرفة يمثلان تحولًا هامًا في مجال التعليم العالي، حيث يساهمان في تعزيز التعليم والبحث العلمي وتطوير المهارات اللازمة لسوق العمل.

٣. السؤال الثالث: ما أثر استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة في تلبية متطلبات سوق العمل وفق رؤية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

بهدف الإجابة على هذا السؤال، تمت دراسة تحليل التباين الأحادي ANOVA لتحديد دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لكل من استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتلبية متطلبات سوق العمل، والموضح في الجدول (١٦)، وأيضًا دراسة تحليل التباين الأحادي ANOVA لتحديد دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لكل من تفعيل اقتصاد المعرفة وتلبية متطلبات سوق العمل، والموضح في الجدول (١٧).

الجدول (١٦): تحليل التباين الأحادي ANOVA

بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتلبية متطلبات سوق العمل

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.506	1	6.506	18.228	.000b
	Residual	19.274	54	.357		
	Total	25.780	55			

a. Dependent Variable: تلبية متطلبات سوق العمل

b. Predictors: (Constant), استقلالية جامعة الملك عبد العزيز

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25.

الجدول (١٧): تحليل التباين الأحادي ANOVA
بين تفعيل اقتصاد المعرفة وتلبية متطلبات سوق العمل

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.865	1	5.865	15.903	.000b
	Residual	19.915	54	.369		
	Total	25.780	55			

a. Dependent Variable: تلبية متطلبات سوق العمل

b. Predictors: (Constant), تفعيل اقتصاد المعرفة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25

بناءً على نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) المقدمة في الجدولين (١٦) و(١٧)، يمكن الاستنتاج أنّ استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة لهما أثر ذو دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة *(α=0.05)* في تلبية متطلبات سوق العمل وفقًا لرؤية أعضاء هيئة التدريس.

فيما يتعلق بالاستقلالية الجامعية، يظهر التحليل أن هناك فرقاً معنوياً بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتلبية متطلبات سوق العمل بناءً على مستوى استقلالية جامعة الملك عبد العزيز. تشير قيمة (18.228) F والقيمة الاحتمالية المنخفضة (٠.٠٠٠) إلى أنّ هناك تأثير مهم ومعنوي لاستقلالية الجامعة في تلبية متطلبات سوق العمل.

بالنسبة لتفعيل اقتصاد المعرفة، فإنّ التحليل يشير أيضًا إلى وجود فرق معنوي بين استجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتلبية متطلبات سوق العمل بناءً على مستوى تفعيل اقتصاد المعرفة. قيمة (15.903) F والقيمة الاحتمالية المنخفضة (٠.٠٠٠) تشير إلى أنّ هناك تأثير مهم ومعنوي لتفعيل اقتصاد المعرفة في تلبية متطلبات سوق العمل.

ومنه، يمكن الاستنتاج أنّ استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة يلعبان دورًا حاسمًا في تلبية متطلبات سوق العمل وفقًا لرؤية أعضاء هيئة التدريس. يشير ذلك

إلى أهمية تعزيز الاستقلالية الجامعية وتفعيل اقتصاد المعرفة كأدوات لتطوير التعليم العالي وتلبية احتياجات سوق العمل بشكل فعال.

٤. السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمغيرات (النوع، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة)؟

بهدف الإجابة على هذا السؤال، تمت دراسة تحليل التباين المتعدد MANOVA لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمغيرات (النوع، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة)، والموضح في الجدول (١٨).

الجدول (١٨): تحليل التباين المتعدد MANOVA بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس ومتغيرات (النوع، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة)

Multivariate Tests[a]

Effect		Value	F	Hypothesis df	Error df	Sig.
Intercept	Pillai's Trace	.538	14.257[b]	4.000	49.000	.000
	Wilks' Lambda	.462	14.257[b]	4.000	49.000	.000
	Hotelling's Trace	1.164	14.257[b]	4.000	49.000	.000
	Roy's Largest Root	1.164	14.257[b]	4.000	49.000	.000
النوع	Pillai's Trace	.060	.785[b]	4.000	49.000	.540
	Wilks' Lambda	.940	.785[b]	4.000	49.000	.540
	Hotelling's Trace	.064	.785[b]	4.000	49.000	.540
	Roy's Largest Root	.064	.785[b]	4.000	49.000	.540
الرتبة الأكاديمية	Pillai's Trace	.056	.733[b]	4.000	49.000	.574
	Wilks' Lambda	.944	.733[b]	4.000	49.000	.574
	Hotelling's Trace	.060	.733[b]	4.000	49.000	.574
	Roy's Largest Root	.060	.733[b]	4.000	49.000	.574
سنوات الخبرة	Pillai's Trace	.071	.936[b]	4.000	49.000	.451
	Wilks' Lambda	.929	.936[b]	4.000	49.000	.451
	Hotelling's Trace	.076	.936[b]	4.000	49.000	.451
	Roy's Largest Root	.076	.936[b]	4.000	49.000	.451

a. Design: Intercept + النوع + الخبرة الأكاديمية + سنوات الخبرة

b. Exact statistic

Tests of Between-Subjects Effects

Source	Dependent Variable	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	استقلالية الجامعة	.352[a]	3	.117	.323	.808
	اقتصاد المعرفة	1.163[b]	3	.388	.790	.505
	تحسين مخرجات التعلم	.960[c]	3	.320	.610	.611
	تلبية متطلبات سوق العمل	1.039[d]	3	.346	.728	.540
Intercept	استقلالية الجامعة	12.823	1	12.823	35.356	.000
	اقتصاد المعرفة	18.033	1	18.033	36.751	.000
	تحسين مخرجات التعلم	22.249	1	22.249	42.414	.000
	تلبية متطلبات سوق العمل	22.106	1	22.106	46.461	.000
النوع	استقلالية الجامعة	.239	1	.239	.659	.421
	اقتصاد المعرفة	.369	1	.369	.751	.390
	تحسين مخرجات التعلم	.055	1	.055	.105	.748
	تلبية متطلبات سوق العمل	.075	1	.075	.157	.694
الرتبة الأكاديمية	استقلالية الجامعة	.033	1	.033	.090	.765
	اقتصاد المعرفة	.368	1	.368	.751	.390
	تحسين مخرجات التعلم	.815	1	.815	1.554	.218
	تلبية متطلبات سوق العمل	.038	1	.038	.079	.780
سنوات الخبرة	استقلالية الجامعة	.038	1	.038	.104	.749
	اقتصاد المعرفة	.001	1	.001	.003	.957
	تحسين مخرجات التعلم	.058	1	.058	.111	.740
	تلبية متطلبات سوق العمل	.457	1	.457	.961	.332
Error	استقلالية الجامعة	18.859	52	.363		
	اقتصاد المعرفة	25.515	52	.491		
	تحسين مخرجات التعلم	27.277	52	.525		
	تلبية متطلبات سوق العمل	24.741	52	.476		
Total	استقلالية الجامعة	848.851	56			
	اقتصاد المعرفة	1001.681	56			
	تحسين مخرجات التعلم	883.120	56			
	تلبية متطلبات سوق العمل	841.656	56			
Corrected Total	استقلالية الجامعة	19.211	55			
	اقتصاد المعرفة	26.679	55			
	تحسين مخرجات التعلم	28.237	55			
	تلبية متطلبات سوق العمل	25.780	55			

a. R Squared =.018 (Adjusted R Squared = -.038-)
b. R Squared =.044 (Adjusted R Squared = -.012-)
c. R Squared =.034 (Adjusted R Squared = -.022-)
d. R Squared =.040 (Adjusted R Squared = -.015-)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج برنامج SPSS v25

يعرض الجدول السابق نتائج تحليل التباين المتعدد MANOVA بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس ومتغيرات (النوع، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة). ويمكننا أن نلاحظ أنّ النتائج لم تظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات (النوع، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة) على المحاور الأربعة (استقلالية الجامعة، اقتصاد المعرفة، تحسين مخرجات التعلم، تلبية متطلبات سوق العمل)، حيث كانت قيمة .Sig أكبر من ٠.٠٥ في جميع المقارنات.

وبالتالي يمكن قبول الفرضية العدمية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات (النوع، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة).

مناقشة النتائج:

لقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة، حيث إنّ استقلالية الجامعة تتيح لها القدرة على اتخاذ القرارات الأكاديمية والإدارية والمالية بما يعزز البحث العلمي والابتكار، كما توفر الحرية اللازمة لتبني المبادرات البحثية الرائدة وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص، مما يسهم في تطوير المعرفة ونقلها وتسويقها. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Michavila and Martinez 2018) التي أكّدت العلاقة بين استقلالية الجامعات وتميزها البحثي، كما تتفق مع دراسة (الشهراني ٢٠٢٠) التي بيّنت أهمية الاستقلالية في تفعيل البحث العلمي وفق متطلبات اقتصاد المعرفة.

وقد أظهرت النتائج أيضًا وجود أثر ذو دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين استقلالية الجامعة وتفعيل اقتصاد المعرفة وتحسين جودة مخرجات التعلم، حيث تتيح الاستقلالية للجامعة وضع المعايير الأكاديمية وتصميم المناهج بما يتوافق مع متطلبات الجودة، فيما يسهم تبني اقتصاد المعرفة في تعزيز التعلم القائم على الابتكار والإبداع واكتساب المهارات الحديثة. وتؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة (عارف وآخرون ٢٠١٨) من أنّ الاستقلالية تحسّن جودة مخرجات التعلم، كما تتفق مع دراسة (Riyadh 2019) التي ربطت بين تعليم الابتكار وتحسين مخرجات التعلم.

كما بيّنت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين استقلالية الجامعة واقتصاد المعرفة وقدرة الخريجين على تلبية متطلبات سوق العمل، من خلال السماح للجامعات بتصميم المناهج وفقًا لاحتياجات سوق العمل، وتعزيز التعلم القائم على المشروعات والتدريب العملي، مما يزيد من فرص توظيف الخريجين. وتتفق هذه النتيجة مع ما

توصلت إليه دراسة (الجهني وأبو الفضل ٢٠١٧) من أنّ استقلالية الجامعات تقلص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات (النوع، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة) على المحاور الأربعة (استقلالية الجامعة، اقتصاد المعرفة، تحسين مخرجات التعلم، تلبية متطلبات سوق العمل). هذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات السابقة من حيث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة، مثل دراسة الحمدان والبقمي (٢٠١٩) التي لم تظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات (النوع، الكلية، الرتبة الأكاديمية)، ودراسة الغامدي والزهراني (٢٠٢٢) التي لم تجد فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيري (الجنس، الرتبة الأكاديمية).

ويمكن القول أنّ نتائج الدراسة بشكل عام تشير إلى أهمية تبني مفهوم الاستقلالية الجامعية وتطبيق اقتصاد المعرفة كركائز أساسية في إصلاح التعليم العالي بالمملكة، حيث تتيح هذه المفاهيم للجامعات تبني السياسات والممارسات التي تعزز البحث العلمي والابتكار، وتحسّن جودة التعليم، وتزيد من ملاءمة مخرجات التعلم لاحتياجات سوق العمل، مما يحقق الأهداف المنشودة لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

ملخص نتائج الدراسة:

- ثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين استقلالية جامعة الملك عبد العزيز وتفعيل اقتصاد المعرفة فيها.
- ثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) لكل من استقلالية الجامعة وتفعيل اقتصاد المعرفة على تحسين جودة مخرجات التعلم.
- ثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) لاستقلالية الجامعة وتفعيل اقتصاد المعرفة على تلبية متطلبات سوق العمل.

- لم تظهر النتائج وجود فروقًا ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين استجابات أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات الجنس أو الرتبة الأكاديمية أو سنوات الخبرة.

مقترحات وتوصيات الدراسة:

١. توفير مزيد من الاستقلالية لجامعة الملك عبد العزيز من خلال صياغة لائحة تنفيذية لنظام الجامعات المستقلة، وتفعيل حوكمة الجامعات.
٢. تطبيق الاستقلال الجامعي على الجامعات السعودية بشكل تدريجي مع تحديد فترة انتقالية مناسبة.
٣. إنشاء صندوق دعم مالي للاستثمار في نتائج البحوث العلمية في ضوء اقتصاد المعرفة.
٤. حث المؤسسات والشركات على تخصيص نسبة من أرباحها لدعم الصندوق.
٥. منح الجامعات مرونة واستقلالية أكبر في الإجراءات المستخدمة في دعم البحث العلمي.
٦. صياغة معايير وأولويات لتحديد أولويات تمويل البحث العلمي.
٧. تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاعين العام والخاص لتعزيز نقل المعرفة وتطبيقها.
٨. إعداد خطة استراتيجية واضحة لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل.

المراجع

أبو النصر، مدحت (٢٠٠٤). قواعد ومراحل البحث العلمي، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة.

البصير، خالد بن عبد الكريم بن سليمان (٢٠٢١). استقلالية الجامعات السعودية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء الخبرات الأمريكية والبريطانية، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، مج ٢٧، ع١.

جاد الرب، عبد القادر عثمان محمد. (٢٠٢٠). دور التعليم فى الانتقال إلى اقتصاد المعرفة فى الوطن العربى: المعهد العربى الإفتراضى لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها نموذجًا: مشروع مقترح، الأهمية والمجالات، والشروط، والوسائل، والنتائج .مجلة الناطقين بغير اللغة العربية، ع٥، 15 – 1.

جامعة الملك عبد العزيز. (٢٠١٩). الجامعة تنشئ أول مركز للاقتصاد المعرفي بالمنطقة للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. مسترجع من:
https://www.kau.edu.sa/Pages-Knowledge-Economy.aspx

الجهني، خالد عليثه، وأبو الفضل، مجاهد محمد. (٢٠١٧). تصور مقترح قائم على التعلم مدى الحياة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ .أبحاث مؤتمر: دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، القصيم: جامعة القصيم، ٣٦٩ – ٣٨٣ .

الحمدان، أمل راشد؛ والبقمي، مريم شارع. (٢٠١٩). استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠. المجلة التربوية، لكلية التربية بسوهاج، المجلد (٦٢)، العدد (٦٢)، أكتوبر ٢٠١٩، ص ١٨٦-٢٣٦.

حمزة، أحمد محمد عبد الكريم. (٢٠١٥). المواءمة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل: رؤية مستقبلية بالجامعات السعودية .مجلة الإرشاد النفسي، ع٤٢،391 – 365.

الرشيدي، فواز دهيم، والسرحان، خالد علي. (٢٠٢٠). واقع تطبيق مبادئ إقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت .المجلة التربوية الأردنية، مج٥، ع٢، 1-20 .

رياض، بولصباع. (٢٠١٩). التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات: دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة – الجزائر – اليمن. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

السعدي، رجال؛ سمير، مسعي. (٢٠١٥). اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول: دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد المعرفة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

سفر، منال عبد الرحمن محمد. (٢٠٢١). استقلالية الجامعات السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديدة: سيناريوهات بديلة. مجلة كلية التربية، ع١٠١، 117 – 67.

الشهراني، خلود بنت علي بن ناصر. (٢٠٢٠). آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الاقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض. المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (١٨)، نيسان، ٢٠٢٠. ص ٥٦٦–٥٩٧.

صقر، شيماء الحسيني محمد. (٢٠١٩). الفجوة بين مخرجات التعلم واحتياجات سوق العمل لتخصص المسكن وإدارة المنزل في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ .مجلة التربية النوعية والتكنولوجيا، ع٥، 394 – 363.

صندوق النقد العربي. (٢٠٢١). اقتصاد المعرفة. سلسلة كتيبات تعريفية (العدد ١٣) موجّه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، إعداد: بابكر، سامر. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. مسترجع من:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/knowledge-economy.pdf

عارف، أسامة بن حسن؛ حجازي، أحمد أبو الفضل؛ وعبد الحميد، محمد حمزة. (٢٠١٨). جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية ٢٠٣٠. مجلة البحث العلمي في التربية، العدد (١٩)، الجزء (٤)، ص ٦٨٣–٧٤١.

عبد الغني، محمد. (٢٠٢٠). الاقتصاد التقليدي في مقابل اقتصاد المعرفة والتنافسية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (٦)، أبريل ٢٠٢٠، ص ٥٥–٩٨.

عبد الله، رحاب محمود عبد العظيم. (٢٠٢٠). أثر تعليم الابتكار على اقتصاد المعرفة. مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، المجلد (٧)، العدد (٣٢)، ص ٦٦١–٦٨٠.

العتيبي، بدر بن جويعد؛ الأحمري، إلهام محمد. (٢٠١٩). الاحتياجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد (١٢)، العدد (٤)، أكتوبر ٢٠١٩، ص ٩٥–١٣٥.

العيدروس، أغادير بنت سالم. (٢٠١٩). إدارة الحكمة ودورها في تحقيق استقلالية أم القرى في ضوء تطبيقاتها العملية عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (١١٤)، الجزء الأول ٢٠١٩، ص ٢٠٥-٢٤٠.

الغامدي، حمدان بن أحمد؛ الزهراني، عبد الله بن محمد. (٢٠٢٢). تحديات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر القيادات الأكاديمية: جامعة الملك سعود أنموذجًا. مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٤٦)، الجزء الأول ٢٠٢٢، ص ٢٦٥-٣١٠.

مبروك، غادة عادل علي، خاطر، محمد إبراهيم، وضحاوي، بيومي محمد. (٢٠٢٠). الاستقلال المالي والإداري ببعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في جامعة قناة السويس: دراسة مقارنة .مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، ع٤٧، – 207 .246

مشروع المعرفة. (٢٠٢٣). مؤشر المعرفة العالمي. مسترجع من:
https://www.knowledge4all.com/ar/ranking

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠١٩). نظام الجامعات. مسترجع من:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8ee74282-7f0d-49ff-b6ee-aafc00a3d801/1

يوسفي، صلاح الدين. (٢٠٢٢). آليات اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة تحليلية لحالة الجزائر. مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد (١٢)، العدد (٠١)، ص ٣٥٨-٣٧٢.

Al-Olayani F. M., El Emary, I. M. M., Aqili, O. M. (2021). Knowledge Management Practices at the King Abdulaziz University to Achieve Sustainable Competitive Advantages in Light of the Modern University System & Saudi Arabia's Vision 2030. International Transaction Journal of Engineering, Management, & Applied Sciences & Technologies, 12(7), 12A7J, 1-10.

Gulieva. V. (2013). Exploring the relationship between university internationalization and university autonomy. Unpublished Master Thesis. Aalborg University Denmark.

Koumari. Z. and Alishahi, A. (2020). The Relationship between University Autonomy and Total Quality Management with Social

Responsibility at Tabriz University of Medical Sciences. Higher Education Letter. 13 (51). 39- 65.

Michavila. F. and Martinez J. (2018). Excellence of Universities versus Autonomy: Funding and Accountability. European Review. 26 (1). 48-56.

Mohiuddin, K., Nasr, O. A., Miladi, M. N., Fatima, H., Shahwar, S., & Naveed, Q. N. (2023). Potentialities and priorities for higher educational development in Saudi Arabia for the next decade: Critical reflections of the vision 2030 framework. Heliyon, 9(5).

Suriansyah. A.; Aslamiah. A.; Noorhapizah. N.; Winardi. I. and Dalle. J. (2019). The Relationship between University Autonomy. Lecturer Empowerments and Organizational Citizenship Behavior in Indonesian Universities. Journal of Social Studies Education Research. 10 (4). 127-152.